

- عدد الأسئلة الكتابية: سؤالان؛

- عدد الأجوبة الكتابية: جواب واحد.

كما توصلت رئاسة مجلس المستشارين بمراسلة من الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، يحيط من خلالها رئاسة المجلس بانتخاب السيد المستشار محمد دعيدة رئيسا جديدا للفريق. وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الأمين.

وطبقا لمقتضيات المادة 128 من القانون الداخلي للمجلس، أعطي الكلمة لرئيس فريق التجمع الدستوري الموحد، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد الحو المبروح:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتدخل باسم فريق التجمع الدستوري الموحد من أجل إحاطة مجلسنا الموقر والرأي العام الوطني علما بأنه مرة أخرى هناك خلط حاصل لدى جزء من فرقائنا الأوروبيين، حيث تحاول بعض الجهات المعنية عبر جرائد معينة وضع المملكة المغربية في نفس خانة ما تعيشه بعض دول العالم العربي، والذي أطلق عليه اسم ربيع العالم العربي.

ونشدد على أن ما تضمنته بعد الإشارات في الموضوع مجانبة للحقيقة والصواب، مبرزين داخل فريق التجمع الدستوري الموحد بأن المملكة المغربية بتاريخها ونظامها السياسي المجدد والمتجدد، كانت دائما لها خصوصيتها، باستباقها للإصلاحات بشتى أنواعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتواصل ديناميته الإصلاحية في كل هذه المجالات بكل هدوء وثبات، وتواجه التوتر الجيو سياسي بكل صلابة، في التحام لكافة أبناء الشعب المغربي بالوحدة الوطنية والترايبية والدين الإسلامي الحنيف والنظام الملكي الذي دعم فضاءات الحريات، وأقر ديمقراطية حقيقية وتعددية سياسية مضمونة واقتصاد متنوع ورؤية بعيدة المدى، تربط التقدم الاقتصادي بالتنمية البشرية.

السيد الرئيس،

ما يتقننا اليوم هو بناء سياسة تواصلية مكثفة للتعريف بهذه الإصلاحات العميقة التي تهجها بلادنا، سياسة تواصلية في الداخل مع السلك الدبلوماسي المعتمد، وفي الخارج عبر سن سياسة تواصلية مبدعة ومبادرة، تكون قاعدتها الأساسية اختراق الأحزاب والمنظمات واللوبيات المحافظة التي تجهل المغرب وتاريخه وتطوره ومحاصرتها بالحجج والأدلة.

فالمؤسسات الدستورية اليوم ومعها النسيج الجمعي الداخلي والخارجي عليها أن تبرز الخصوصية المغربية من أجل إنجاز ورش الإصلاحات

محضر الجلسة رقم 751

التاريخ: الثلاثاء 15 جادى الأول 1432 (19 أبريل 2011)

الرئاسة: المستشار السيد محمد فضيلي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وثمان عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة التاسعة والثلاثين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفوية.

المستشار السيد محمد فضيلي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

بسم الله أفتتح هذه الجلسة.

حضرات السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور وطبقا لمقتضيات القانون الداخلي للمجلس، يخصص مجلسنا الموقر هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين ليطالعكم على ما جد من مراسلات، فليفضل السيد الأمين مشكورا.

المستشار السيد أحمد حاجي، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصلت رئاسة مجلس المستشارين من السيد الوزير الأول بمشروع القانونين التالية:

1- مشروع قانون رقم 12.10 يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.59.301 الصادر في 24 من ربيع الأخير 1379 (27 أكتوبر 1959) في تأسيس صندوق وطني للتقاعد والتأمين؛

2- مشروع قانون رقم 53.10 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 18.97 المتعلق بالسلفات الصغيرة.

وبالنسبة للأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين

إلى غاية يوم الثلاثاء 19 أبريل 2011:

- عدد الأسئلة الشفهية: 24 سؤالا؛

نعتبر، ونحن الآن في موقف، لأن هو جينا لدستور جديد، ونطالب بإعطاء سلطة للقضاء وتعزيز المكانة ديال الحكومة والوزير الأول، واحنا عندنا الوزير الأول لأن هو الوزيرة ديالو لا تنفذ أحكام القضاء. نطلب من هذا المنبر أن تكون للوزيرة أذن صاغية، لأنه المغرب ليس بحاجة إلى مزايدات شخصية، بل يريد أن يستفيد من كل أبنائه، نريد أن تأخذ المسائل بجدية لأن هؤلاء الأطباء الآن راهم في اعتصام مفتوح أمام وزارة الصحة، نريد أن يحل المشكل بتنفيذ قرارات القضاء وحسب. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للفريق الموالي، أي فريق التحالف الاشتراكي من أجل إحاطة المجلس علما بقضية طارئة، فريق التحالف الاشتراكي.

المستشار السيد حسان الغزوي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

أخواتي المستشارات المحترمات،

إخواني المستشارون المحترمون،

في إطار النظام الداخلي لمجلس المستشارين، أحيطكم علما وأحيط الرأي العام والحكومة بتعرض الموسم الفلاحي في عدد من المناطق لكارثة حقيقية بعد إصابة الحقول الشاسعة من مزروعات الحبوب لمرض فطري مدمر، وهو المرض يسمى (piétin-échaudage)، الذي يصيب جذور الحبوب ويؤدي إلى تعفنها، مما ينتج عنه اصفرار في البداية ثم تبيس السنبلة قبل الأوان، وهذا يؤدي في النهاية إلى ضياع كامل للمحصول الفلاحي.

إن هذا المرض انتشر بشكل واسع في منطقة الغرب، لكنه بدأ في الانتشار في باقي المناطق الفلاحية، مما سيؤثر ليس فقط على الموسم الفلاحي وضياع الفلاحين في هذا الموسم، بل يهدد أيضا الموسم المقبل إذا لم تتخذ الوزارة المسؤولة عن القطاع التدابير اللازمة لمحاربة المرض، خاصة أنه مرتبط بالجذور ويختلط بالتربة، والتي لن تكون صالحة لزراعة الحبوب إلا بعد سنوات.

وحسب المعطيات المتوفرة لدينا، فإن البذور التي وزعتها شركة صوناكوكس لها جزء من المسؤولية، حيث من المحتمل أنها لم تعالج بما فيه الكفاية لمقاومة هذا المرض الطفيلي الموجود في التربة، ومما يؤكد ذلك أن الفلاحين الذين استعملوا بذور أخرى، ومنها البذور المستوردة من الخارج من طرف شركة صوناكوكس نفسها نجوا من هذه الكارثة، مما يفرض فتح تحقيق في الموضوع وتحديد المسؤوليات وما يترتب عن ذلك من إجراءات، ومنها تعويض خسائر الفلاحين الفادحة في هذا الموسم.

إننا في فريق التحالف الاشتراكي ننبه إلى خطورة الوضع وانعكاساته السلبية على الفلاحين وعلى الموسم الحالي والمقبل، وندعو الحكومة للتحرك

السياسية والدستورية التي أعلن عنها صاحب الجلالة، خاصة وأن نظامنا السياسي مرتكز على التلاحم الشعب بمؤسسته الملكية وعلى مبادئ الإسلام المتسامح الضامن للوحدة الوطنية، وكذلك روح المبادرة والافتتاح وفق نموذج مغربي متأصل، يستند على تنمية متوازنة اقتصاديا واجتماعيا.

في الأخير، السيد الرئيس، فعلى شركائنا الأوروبيين كذلك أن يسارعوا إلى بناء سياسة واسعة النطاق لمساندة بلدنا على السير في نهجه الإصلاحية القويم، وتجاوز كل ما من شأنه التشويش على هذا الورش الواعد والرائد في الضفة الجنوبية للمتوسط.

إن الحكومة والبرلمان مطالبان اليوم بالتصدي لكل ما من شأنه أن يزايد على المغاربة في بناء دولتهم العصرية من خلال تكتيف حضورهم الداخلي والخارجي في كافة المنتديات واللقاءات والمناسبات الوطنية منها والدولية، وعدم ترك المجال فارغا أمام خصومنا وأعداء بلادنا.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

في نفس الإطار، أي المادة 128، أعطي الكلمة لرئيس الفريق الحركي من أجل إحاطة المجلس علما بقضية طارئة، فليتنفضل الفريق الحركي.

المستشار السيد ادريس مرون:

بسم الله الرحمن الرحيم.

هذه إحاطة تتعلق بمجموعة من الطبيبات المتخصصات المتزوجات وأغلبن أمهات.

من هذا المنبر، كنا نادينا في واحد الوقت معين اللي كان فيه خلاف ما بين وزارة الصحة وهؤلاء الطبيبات فيما يتعلق بالتعيينات اللي تعطات لهم، واعتبروها غير جدية وغير مساعدة على العمل ديالهم لأنهم كان تقرر أنهم يبعدين عن المكان العمل ديالهم بما معدله 600 كلم وهما أزواج ولهن أبناء، معنى هذا أنه تشتيت الأسر، فلجأت هؤلاء الطبيبات إلى القضاء، وأصدر القضاء ابتدائيا واستثنائيا، وحتى أعلى قمة هرم القضاء في المغرب لصالح هؤلاء الطبيبات، الوزارة لم تنفذ الحكم القضائي أو الأحكام القضائية، وهناك إجبار بأداء ضريبة أو غرامة تتعلق بالتأخير في تنفيذ القرار.

مرة أخرى أصدرت الوزارة تعيينات في شأن طبيبتين، أقبح مما كانت عليه الأولى، وبالتالي مرة أخرى لجأت إلى القضاء وحكم القضاء بإبطال هذه التعيينات لأن اعتبرها مراوغة.

الآن هاذ الطبيبات، لأننا كنا ساهمنا في التكوين ديالهم عن طريق الضرائب، عن طريق المساعدات، عن طريق مجموعة ديال الآليات حتى أصبحن طبيبات، واحنا كتنسناو منهم الآن يشتغلوا ليعيدوا للمجتمع المغربي حقو، فهم محرومين من العمل، ومحرومين في القطاع العام ومحرومين أيضا في القطاع الخاص.

- ما هي حدود مسؤولية الحكومة والسيد وزير الاتصال تحديدا في هذه الوضعية؟

نحن استغربنا أشد ما يكون الاستغراب أن يكون السيد الأمين العام للحزب الذي يدير هذا القطاع قد صرح علانية أمام المغاربة، وهذا التسجيل موجود، السيد الرئيس، تقول فيه بأن السيد وزير الاتصال لا يتحكم في الإعلام العمومي، طيب، قولوا للمغاربة من يتحكم في الإعلام العمومي؟ من يتحكم في قرار الإعلام العمومي؟ وإذا كان السيد الوزير لا يتحكم في الإعلام العمومي، فقد كان من واجب المغاربة عليه أن يقدم استقالته، لكي نفهم ما هي الجهات التي لا تريد للإعلام العمومي ببلادنا أن يزدهر.

ثم أريد بهذه المناسبة أن أشير إلى أن حزبنا وفريق الأصالة والمعاصرة، متمسك بحقه كاملا في الولوج إلى الإعلام، ونحن نستنكر بقوة وبصرامة إقصاءنا من المشاركة في برنامج حوار، هل هناك من يخشى ومن يخاف من الكشف عن الحقائق المرتبطة بهذا الوضع الذي أصبحنا نعيش فيه منذ فترة؟ وضع تصفية الحسابات، ووضع إلهاء المغاربة عن الأسئلة الحقيقية المرتبطة بمحاجتهم إلى تدشين تغيير حقيقي، يستجيب مع السقف العالي الذي حدده جلالته الملك في خطاب التاسع من مارس؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الرئيس، الكلمة الآن للسيد رئيس الفريق الفيدرالي من أجل إحاطة المجلس علما بقضية طارئة، فليفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد دعيدة:

شكرا للسيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

في إطار المادة 128 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نخط مجلسنا الموقر، ومن خلاله الرأي العام الوطني، علما إلى ما تعرفه العديد من الجماعات المحلية والمجالس البلدية من فساد إداري وسياسي ومالي وحزبي، نتيجة الانتخابات المزورة وغياب الديمقراطية الحقة، وعدم ربط تحمل المسؤولية لتدبير الشأن العام المحلي بالمحاسبة.

إن أفقع نموذج اليوم ما يعرفه مجلس مدينة الدار البيضاء من سوء التدبير وغياب الشفافية وخرق مقتضيات الميثاق الجماعي، ولعل أبرز هذه القضايا:

أولا، ملف المحازر الجديدة بالدار البيضاء، وما تعرفه من خروقات وفضائح مالية وتقنية، رصدها بدقة تقرير نقابة القضاة بولاية الدار البيضاء، هذا نموذج منه؛

ثانيا، ملف (la Lydec) وما يعرفه صندوق الأشغال من تجاوزات غير قانونية؛

بسرعة سواء من حيث تشكيل لجنة تحقيق في الموضوع أو من حيث التفكير في الطرق لمساندة الفلاحين المتضررين واتخاذ ما يلزم من التدابير لحماية الموسم المقبل من هذا المرض الفتاك.
وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الآن الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة، فليفضل السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الرئيس.

باسم فريق الأصالة والمعاصرة، أعود للمرة الثانية والثالثة والعاشر، وفي الحقيقة لن نمل من العودة لإثارة الموضوع، بهما كثيرا ويشغل بال قطاع عريض من الرأي العام الوطني.

ويتعلق هذا الموضوع باختلال الكبير، وربما الزمن، الذي يشهده تدبير قطاع الإعلام العمومي ببلادنا، وعجزه، إن لم نقل تخلفه، الذي أصبح محيرا ومستغزا كذلك عن مواكبة هذه الحركة والدينامية التي تشهدها بلادنا منذ سنوات، ومنذ الفترة الأخيرة خصوصا.

لقد سبق لنا، السيد الرئيس، في مناسبات كثيرة أن نهبنا إلى غياب سياسة عمومية واضحة وناجعة لدى الحكومة في حق الإعلام العمومي، وطرحنا في مناسبات كثيرة، الأسئلة الجوهرية المرتبطة بتلك الحكومة عن تدشين إقلاع حقيقي وعن تأهيل حقيقي لقطاع الإعلام العمومي بما يواكب ويرافق هذه الدينامية التي تشهدها بلادنا، وبما يستجيب كذلك لتطلعات المهنيين ولتطلعات المغاربة في أن يحظوا بإعلام عمومي، تلفزيوني على وجه الخصوص، ينقل انشغالهم ويفسح لهم المجال رحبا لطرح أسئلتهم وانشغالهم وتطلعاتهم.

نعم، وحتى لا نتهم بالشعبوية وبالعدمية كما عودتنا الحكومة على ذلك، فإننا نسجل بارتياح، هذا شيء إيجابي، الانتعاشة الجزئية التي شهدتها قطاع الإعلام العمومي، التلفزيوني خصوصا في الآونة الأخيرة، من خلال كثرة البرامج الحوارية التي تواكب هذا الجيل الجديد من الإصلاحات الدستورية والسياسية والمؤسسية التي تقدم عليها بلادنا بثبات في مناخ جهوي عز نظيره.

ولكن لا بد أن نعيد بهذه المناسبة طرح الأسئلة الجوهرية:

- ما موقع الإعلام العمومي من هذه الديناميات التي انخرطت فيها بلادنا؟

- من يتحمل مسؤولية هذا الترددي الشامل الذي يعيشه إعلامنا العمومي؟

- لماذا تقابل مطالب المهنيين والمشتغلين بقطاع الإعلام العمومي، والذين يخرجون تقريبا كل أسبوع في مسيرات وفي احتجاجات، بهذا التجاهل؟

التي لم يطبق الاتفاق بين النقابات ووزير الداخلية سواء في 2002 أو 2007 بخصوص القانون الأساسي للوظيفة الترابية وقضايا أخرى.

وأيضاً وضعية أعوان السلطة من مقدمين وشيوخ ورجال الوقاية المدنية إسوة بما تحقق لزملائهم في قطاعات أخرى، والمسؤولية أيضاً تفرض علينا فتح نقاش وطني رزين حول مفاهيم عديدة توظف اليوم في غير محلها، وفي مقدمة هذه المفاهيم مفهوم الفساد ومعايره وضوابطه حتى لا تكون فئة مستهدفة على فئة أخرى محمية.

وأيضاً مفهوم حرية الرأي والتعبير والاحتجاج وعلاقة بإعمال القانون، إذ لا يمكن أن نعرض حياة المواطنين للخطر وحقوق الأراذل والمرضى والأيتام والمتقاعدين باسم حق الاحتجاج، كما عين ذلك الرأي العام في التعطيل الخطير لمصالح مرتبطة بحياة ومصالح المواطنين والمواطنات بالتعاضية العامة لموظفي الإدارات العمومية، والاعتداء على حرمة مؤسسات عمومية في مقدمتها المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وإذا كنا كعقير إستقلالي، وعلى عادتنا دوماً مع الحق المكفول في التعبير عن الرأي والدفاع عن المطالب، فإننا لن نكون مع الفوضى وانتهاك القوانين ونبته إلى بعض المنزقات التي لا تتماشى والرغبة في بناء حقيقي لدولة الحق والقانون.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

ننتقل الآن إلى معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 20 سؤالاً، 8 أسئلة منها آنية موجهة لقطاعات الإسكان والتعمير، الصحة، التشغيل، التنمية الاجتماعية، و12 سؤالاً عادياً موزعة على قطاع الإسكان والتعمير، الصحة، التشغيل، العلاقات مع البرلمان، التجهيز والنقل، الشباب والرياضة.

السؤال الآتي الأول موجه إلى السيد وزير الإسكان حول تنفيذ برنامج مدن بدون صفائح، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال، فليفضل.

المستشار السيد عزيز الفيلالي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزير الإسكان،

السيدة والسادة المستشارين،

سطرت الحكومة برنامجاً وطنياً لمحاربة مدن الصفائح، استهدف بالأساس الأسر المغربية الفقيرة وذات الدخل المحدود، بالرغم من الجهود المبذولة، إلا أن هذا البرنامج لازال لم يحقق غايته إلى يومنا هذا، وذلك بالنظر إلى الأحزمة التي لازالت تشكلها مدن الصفائح في محيط المدن الكبرى كالدار البيضاء والرباط والعرائش وغيرها...

ثالثاً، ملف سوق الجملة بولاية الدار البيضاء؛

رابعاً، سوء تدبير الممتلكات الجماعية لمدينة الدار البيضاء، وما يفوته ذلك من مداخيل هامة لميزانية المجلس؛

خامساً، غياب الحكامة المالية لاستخلاص الباقي استخلاصه من طرف المجلس البلدي لمدينة الدار البيضاء، والتي تقدر بملايير الدراهم.

أمام هذه الخروقات والتجاوزات، نتساءل عن غياب سلطات الوصاية والهيئات الرقابية، سواء تعلق الأمر بالمجلس الأعلى للحسابات أو وزارة العدل أو غيرها، فهل أصبح الفساد اليوم جزءاً من البنية السياسية ونمط من الحكم في التسيير والتدبير للشأن العام؟

إن ما نعرفه بلادنا اليوم من حراك سياسي واجتماعي، يتطلب من أجهزة الرقابة والوصاية على المجالس الجماعية والبلدية أن تتحمل مسؤوليتها التاريخية، وعرض جميع ملفات الفساد على القضاء ليقول كلمته في حق كل من ثبتت إدانته في تبيد المال العام لإعادة الثقة للمواطنين في المؤسسات وتبني شروط المشاركة الشعبية في الانتخابات المقبلة، والتي لن يقبل الشعب المغربي إلا أن تكون شفافة ونزيهة، تنبثق عنها مؤسسات قوية.

فهل سنكون في الموعد مع التاريخ وإن يوم الحساب لقريب؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة لآخر فريق هو الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية،

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد العزيز عزاي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

طبقاً لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يشرفني باسم الفريق الاستقلالي أن أحيط مجلسنا الموقر علماً بقضية طارئة تم المسار العام لبلادنا في الظرفية الحالية التي نسجل فيها باعتزاز قرار العفو الملكي على مجموعة من المعتقلين، آمليين أن يتوسع هذا القرار ليشمل مجموعة أخرى في إطار تعزيز مسارات الإصلاحات التي تعرفها بلادنا منذ تولي صاحب الجلالة مقاليد الحكم بهذا الوطن العزيز.

إن النقاش الحيوي والجوهري، السيد الرئيس المحترم، الذي تساهم فيه الطبقة السياسية والنقابية والحقوقية والمجتمعية بصفة عامة لتدعيم وتطوير وتمنح المكتسبات التي راكمها بلادنا، يجعلنا من باب المسؤولية التاريخية الدعوة إلى ضرورة إقرار سياسة عادلة وشاملة، قوامها المساواة بين كل فئات الشعب دون ميز، وفي مقدمة هذه الفئات موظفو الجماعات المحلية،

التي تساعد، كإين كذلك مشاكل ديال التمويل وخاصة تمويل الجماعات المحلية، الجزء المرتبط بالجماعات المحلية والسكان، كذلك كإين مشكل الإحصاءات والعائلات المركبة واللي كيقوموا الآن بعدة وقفات احتجاجية والتدبير ديالهم دائما كإين في نهاية المطاف اعتبارا للمشكل الاجتماعي.

كإين مشاكل ديال الترحيل، كإين تعبئة الفرقاء كلترومو 5 أو 6 ديال الناس باش نفذ البرنامج، ولكن أثناء التنفيذ ديال البرنامج واحد من الفرقاء إلى نقص الوتيرة ديال التعبئة ديالو، البرنامج كلو كيتعطل وكيتوقف، بالإضافة إلى المشكل اللي طرحتو ديال الزيادات.

طبعا في سياق التوجيهات الملكية السامية من أجل التسريع بالوتيرة ديال الإنجاز تم إحداث لجنة ثلاثية، هاذ اللجنة الثلاثية انكبت في المرحلة الأولى على التركيز على الست مدن اللي طارحة مشاكل، هنا نرجع في التعقيب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، التعقيب للفرق الاستقلالي، السي الفيلاي.

المستشار السيد عزيز الفيلاي:

شكرا السيد الوزير على هاذ الإيضاحات الجدممة، والتي من شأنها أن تترك ارتياح لدى هاته الأسر، نحن نعلم جيدا أن مشكل الترحيل هو دائما مشكل ديال الأسر المركبة، وربما هذا ناتج باستغراق المدة الزمنية، واللي تتكون طويلة حتى أن تصبح هذه اللوائح الأعداد ديالها تتفاقم وتصبح زائدة أكثر مما كنا نتصوره، وهذا سبب ربما في طوال المدة لإنجاز المشروع، وهو مشكل ممكن القضاء عليه، كذلك بالنسبة ل71% في معظم المدن، واللي هو رقم جد مهم، ونتمنى أن يكون نفس النجاحات بالنسبة للمدن الأخرى المتبقية.

أكيد، السيد الوزير، لا يمكن لأن لما تندخلو على مشروع ضخم مثل هذا إلا ولا بد باش ننتظر أنه كإين مشكل في العقار، مشكل في الأسر المركبة، مشكل في التمويل، مشكل في مساهمات ديال الفرق الأخرى، أما بالنسبة للجماعات المحلية، فالسيد الوزير، أنا أقترح أن مادام أنه وزارة الداخلية هي التي تصرف تلك الميزانيات فرما يمكن لها تقتطع هاذ المساهمة من العين، من عندها وحتى يخرج البرنامج ويتم الإخراج ديالو.

لا بد، السيد الوزير، أن أعرج وأن أطلب منكم وبنفس المقدار وبنفس الحكمة وبنفس الشجاعة اللي دخلتو في هذا الملف الصعب أن يكون نفس هاذ المميزات العمل على مشكل الدور الآيلة للسقوط بالنسبة للمدن العتيقة، لأنه مشكل متساوي مع مشكل البراريك، حتى بعضهم يقول أن البراكعة ملي تتطرح يمكن لها ما تقتلش، ولكن السور في مدينة عتيقة إلى طاح راه غادي يقتل.

أتمنى، السيد الوزير، وهذه مناسبة أستغلها، السيد الوزير، وأناشد

وأمام حرص جلالة الملك على تنفيذ هاذ البرنامج، وخصوصا في موعده، أحدثت لجنة ثلاثية من وزارة الداخلية والمالية وكذلك وزارة الإسكان، فاليوم، السيد الوزير، نسائلكم: ما هي نتائج هاته اللجنة من أجل تسريع الوتيرة؟ وشكرا.

السيد الرئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، لكم الكلمة السيد وزير الإسكان والتعمير للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد توفيق حجرة، وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية:

شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سنة 2004 غادي ينطلق البرنامج ديال المحاربة ديال أحياء الصفيح، آنذاك كانت عدد الأسر المعنية بهذا البرنامج 270 ألف أسرة مغربية في 83 مدينة، بعد التحيينات اللي غادي تعرفها ما بين 2004 ل 2010 هاذ العدد انتقل ل 346 ألف أسرة بمعنى الزيادة، وهذا هو الإكراه الأول، الزيادة ديال 75 ألف أسرة في المدة ديال 5 سنوات، طبعا هاذ الزيادة المرد ديالها وهو إحداث هاذ التوسعات ديال المدن اللي ضمت ودخلت أحياء كانت هامشية، بالإضافة للتوالد الطبيعي ديال الأسر والعدد ديال الأولاد اللي قبلوا على الزواج، وبالتالي الإكراه الأول ديال هاذ البرنامج هو هاذ الإضافة اللي كانت غير متوقعة.

إلى حدود نهاية فبراير الماضي، وقبل إدماج آخر الإحصاءات اللي حينها فيها الموضوع، كان البرنامج وصل ل 71% ما بين الأسر المرحلة أو في طور الترحيل أو المعنية ببرامج في طور الأشغال، هاذ العدد - طبعا- غادي ينخفض الآن من 71 ل 67% اعتبارا للإدماج ديال عدد الأسر الجديدة والتحيين اللي وقع على البرنامج.

عدد المدن اللي زال منها البرارك بصفة نهائية اليوم بلغ 43 من 83 و 40 اللي بقات فيها بحال اللي قال جزء منها السيد المستشار المحترم، فيها 6 ديال المدن اللي طارحة مشاكل كبيرة، كإينة الدار البيضاء، كإينة الرباط والضواحي ديالها تمارة وسلا، كإينة القنيطرة، كإينة العرائش، كإينة مراكش، وكإينة كرسيف، هاذ 40 مدينة إلى زولنا منها هاذ 6 اللي طارحين مشاكل هيكلية وكبرى، غنقول علاش، 34 مدينة ماشية أو هي في طريق الحل النهائي ديال المشاكل ديالها.

أشنو هما المشاكل التي تحول دون التسريع ديال الوتيرة ديال إنجاز هاذ البرنامج؟ يمكن تصنيفها في واحد 5، اختزالها في 5 أو 6 ديال المحاور:

أولا، صعوبة تعبئة العقار؛

ثانيا، ملي كوجود العقار خص نوجدو منو واحد الوثيقة ديال التعمير

بدات كتوضيح بفعل العمل الجماعي اللي كان خص يكون منذ البداية.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

السؤال الآتي الثاني، موضوعه معاناة المواطنين مع السكن الاقتصادي، للمستشارين المحترمين السادة، بناصر أزوكاغ، عبد الحميد السعداوي، إبراهيم فضلي، لحسن بلبصري، إدريس مروان، فليتنفضل السي إدريس مروان.

المستشار السيد إدريس مروان:

شكرا السيد الرئيس.

احنا السكن الاجتماعي تقسمه إلى قسمين، السكن الاجتماعي اللي تتدخل فيه الوزارة كمتدخل، كفاعل عن طريق المؤسسات ديالها، والجانب الآخر اللي تيهم التعمير أي أنها كتشتغل في إطار منظر للتعمير ومطبق له. فيما يتعلق بالمجال الأول أي أن عمل الوزارة كمتدخل عرف تعثرات كثيرة رغم ما ساهم به البرلمان والحكومة من إعطاء لإعفاءات متعددة ومساعدات للمستفيدين، وصلت 40 ألف درهم عن كل اقتناء.

المشاكل اللي كمنسجلوها هي التباطؤ في إنجاز المشاريع بسبب عدم توفير الاعتمادات مسبقا، مما يؤخر أداء مستحقات المقاولات، وبالتالي يؤخر الإنجاز.

ثم كذلك انطلاق العمل في مختلف المشاريع دون توفير الماء الصالح للشرب والتطهير والإنارة إلى غير ذلك... الشيء اللي كيجعل المقاولين اللي كيشتعلوا تمام ما عندهم ش باش يشتعلوا، حتى الماء ما كياينش.

ثانيا، الاعتماد في اختيار توطين المشاريع على المدن الكبرى والمتوسطة على الخصوص.

ثالثا، المقاربة ديال إعداد المدن الجديدة بإطلاق البناء في كل النواحي بطريقة عشوائية متفرقة، إلى امشينا لتامسنا كمثل تتلقى لهيه مجموعة تصوبات بعيد عليها ب500 متر مجموعة أخرى، بعيد عليها بكيلومتر مجموعة أخرى، الشيء اللي كيجعل أنه من المستحيل الناس يسكنوا. آش كيترب على هذا؟

لما السيد ما كيسكنش كيبقى كاري الدار اللي كان ساكن فيها سابقا وما تيقاش يخلص، ما تيقدرش يخلص وكطيحو في الإشكالية الدائرية، الدار ما اخواتش، باقي تخلص الكراء، لأنه الدار أيضا غير صالحة للإقامة في تامسنا أو غيرها، ما كياينش تجهيزات، ما كياينش الخدمات، ثم الأمن منعدم. هذه إشكاليات نعتبرها أساسية.

فيما يتعلق بالجانب الآخر ديال التعمير، وخصوصا ما تعلق منه بالترخيص للبناء، حقيقة العالم القروي الآن يعرف غليان كبير، ما عرف المغاربة في العالم القروي احتقارا مثل الآن، وظلما، الآن الناس ما

فيها السيد وزير المالية على الإسراع لإخراج المساهمات التي ساهمت بها وزارة الإسكان في هذا الشأن لأنه علق في وزارة المالية لأنه المشكل لا يستحمل الانتظار، لأنه مشكل خطير وراه لولا تدخل السيد والي جهة فاس بولمان مشكورا مع المقاولات حتى تستأنف العمل، ولا قدر الله وقفت راه احنا في كارثة.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية:

شكرا.

البرنامج ديال أحياء الصفيح ديال البرارك في بلادنا ما هواش برنامج ديال وزارة معينة أو برنامج ديال مجموعة من الوزارات، هو برنامج يقوم ومبني على تعاقد واضح المعالم، وهناك وثيقة مرجعية اللي غادي تحتاجها النهار إما ديال اللوم أو ديال الشكر، هذه الوثيقة المرجعية اللي اسميتها التعاقد بشأن البرنامج المحلي تحدد الاختصاصات ديال كل واحد، وكل واحد عندو جزء واضح من المسؤولية، بيتدئ في واحد النقطة وينتهي في واحد النقطة.

اللجنة الثلاثية اللي اهضر عليها السيد المستشار، فعلا أعطت دينامية جديدة لأن عرفت واحد التعبئة أكثر من طرف الفرقاء المعنيين بتنفيذ البرامج، الدار البيضاء ها هي - الحمد لله - خرجت للوجود، وتم تقديم برنامج جديد ييم 230 ألف نسمة المتبقية في الدار البيضاء، المدن اللي مرشحة أنه تعرف نفس المنوال ونفس النتائج واللي خصها واحد الدعم كبير ديال الوزارات المعنية والسلطات والمنتخبين واللي فيها تجمعات كبرى ديال أحياء الصفيح، هي مدينة الرباط، والضواحي ديالها اللي هي سلا وتمارة والصخيرات، والمدينة الأخرى هي مدينة القنيطرة، مدينة العرائش، مدينة مراكش، ومدينة كرسيف.

اللي بغيت نقول في هذا الشأن أن الاجتماعات المكثفة اللي في وزارة الداخلية واللي في وزارة الإسكان واللي في وزارة المالية، مركزيا ومحليا وجهويا، مجال اللي كيقولو بالدارجة الضو بدا بيان، وبدأت الأشياء كتوضح لأن الرباط مشكل عقاري بدأت العقارات بدأنا نعبها، بدات كنبان، مشكل القنيطرة مشكل ديال واحد 2500 أسرة تزداد بدينا كلقاوا الحلول بشكل جماعي، ملي كيقول بدينا كنتكلم على الجميع، كل الفرقاء، مدينة العرائش خصها واحد 100 هكتار ديال العقار العمومي بثمان مناسب حتى هو بدا كيبان، مدينة كرسيف تم تعبئة العقار من أجل إيجاد لواحد 9000 أسرة عايشة في البرارك، مدينة مراكش حتى هي اللي عرفت توسع كبير ديال المدار الحضري ودخلت لها أحياء جديدة حتى هي بدا بيان، بمعنى أنه قبل من هذا الوقت كانت واحد النظرة عليها علامة استفهام، الآن الأشياء

سأكينش.
السيد الوزير، خص تلقاوا الحل، احنا عملنا واحد الطلب كجموعة ديال الفرق ديال الأغلبية باش نتلقوا بك وبالسيد معالي وزير الداخلية لتدارس هذا الأمر، فلا بد أن نجد له حلا في أقرب الآجال، ابغينا نسمعكم فيما يتعلق مقاربتكم لهذه القضية اللي حطيناها.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، لكم الكلمة السيد الوزير من أجل الإجابة على السؤال.

السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية:

إلى قبلتو، السيد الرئيس والسيد المستشار، غادي نبدأ بالجزء الثاني ديال العالم القروي. القانون 12.90 و 25.90 حط واحد المشكل، تقول لك اللي عندو الأرض ديالو أقل من هكتار ما عندو الحق بيني إلا 200 متر، واللي عندو أقل من هكتار واحد ممنوع البناء، هذا القانون، فعلا اليوم الناس الأسر البسيطة في العالم القروي، الورث، الشياخ، إلخ... اللي عندو أقل من هكتار أو ورث أو شيء من هذا القبيل وابغى يبني الدار ديالو أو لولدو أو غير يدير التوسع ديال دارو، ملي كيشي يطلب الرخصة يقولوا لو لا الجماعة ولا الوكالة الحضرية ها القانون.

طرح المشكل هنا في مجلس المستشارين ومجلس النواب، امشينا عند الأمانة العامة للحكومة ووجدنا الحل، والآن راه عند السادة مدراء الوكالات الحضرية دورية امشات لهم، آش تنقولو لهم؟ كقولو لهم الناس اللي عندهم أقل من هكتار واحد وابغى يبني يمكن لهم أنهم يبنو، وهذه مناسبة أنا كنخبرك وكخبر من خلال المجلس الموقر والرأي العام الوطني، كقولو لهم اللي عندو أقل من هكتار، كين القانون، وباتفاق مع الأمانة العامة للحكومة كيحل هاذ الإمكانية، آش كيقول لك؟ كيقول لك تخرج اللجنة فيها وزارة التجهيز ووزارة الفلاحة والوكالة الحضرية ورئيس الجهة ويعطيو الرخصة لهذاك السيد.

دبا أشنو المشكل اللي حاصل؟ أنا كنشوفك كهنز راسك بمعنى أن حتى هذا الحل، وتنشوف الإشارة ديال السادة المستشارين المحترمين كيقول لك حتى هاذ الشيء لم يفعل، أشنو؟ أنا الاقتراح اللي عندي كين طلب بحال اللي قلتيو، أنا كقترح عليكم أنه نديرو واحد الجلسة ونجيبو المدراء ديال الوكالات الحضرية وقولوا للإخوان ديال المديرية العامة ديال الجماعات المحلية، ونجيبو الإخوان والسيدات والسادة المستشارين اللي عندهم علاقة مباشرة في التدبير ديال التعمير في الوسط القروي ونوجدو حلول عملية باش نتجاوزو الوضع، لأنه حل المشكل على المستوى القانوني كين، بقى الآن كيفاش التصريف ديال هاذ الحل ديال المشكل؟

المهم هذا على الأقل راه كين الأفق واضحة، وراه دورية مشات، أنا

كملتزم مع السيد الرئيس ومع السيد المستشار أنه اليوم في العشية يمكن لي نبعث لكم بالدورية تتطلعوا على المضمون ديالها، بقى بحال اللي قلتم أنه كين مشكل في التصريف، غادي تلقاوا له حلول جماعة، غادي نجلسو جميعا على الطلبة وغادي نشوفو أشنو ممكن كيفاش نصرفو هاذ الحل اللي كين، وإلا أنا متفق معك أن كين مشكل كبير في جميع القرى، في جميع الوسط الحضري طبعا الغير مغطاة بوثائق التعمير.

فيما يتعلق بالسكن الاجتماعي، عدد المدن، لأن انطلق السكن الاجتماعي بحال اللي قلتيو، السيد المستشار، في شهر ماي من السنة الماضية، إلى ماي ديال هاذ السنة وصلنا لحد الآن ل 110.000 شقة اجتماعية مرخصة، ضمنها، أنا غادي نجى لهاذ الموضوع في سؤال آخر، من ضمنها 65.000 شقة بدأ فيها البناء وموجودة اليوم في 74 مدينة.

فيما يتعلق بتامسنا، تامسنا يله هاذي عندها ثلاث سنين اليوم، عاد بدأت هادي 3 سنين، طبيعي أنه بحال الورش غادي تلقى شي هنا وشي لهيه، المرافق العمومية عاد ماجية إلخ... لأن مدة الإنجاز يله ثلاث سنين. معذرة السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، لكم الكلمة في إطار التعقيب.

المستشار السيد إدريس مرون:

السيد الوزير، القضية اللي اهضرت عليها ديال... الدورية ما تحلش المشكل لسبب بسيط، الأقاليم والمناطق المغربية تتختلف، المناطق الجبلية كتلقى الجماعة كلها في مجموعة ديال الدواور، الدوار كامل ما فيش هكتار، وبالتالي كيف ما بغيت تدبير لها.. حاولنا نشتاغلو معك في هاذ الأمور عن طريق المسؤولين ديالك المحليين، ما غيمكنش، إما هاذك الدوار غادي تمنعو من البناء لأنه كامل في أقل من هكتار، وجا قدام الطريق، لأن المناطق الجبلية راه الطريق هاد التيساع وراءك مكينش.

إذن كانية إشكالية حقيقية، يجب أن ننظر إليها بطريقة مغايرة لما قلت، لأنه الطريقة اللي اقترحتها ما غتخلش المشكل، وحاولنا نشتاغلو بها، ولا يمكن أن نصل إلى نتيجة، والناس في الأقاليم لا يمكن لهم إلا أن يطبقوا القانون، إذن احنا ما عندنا ما نقولو لهم، ولكن عليكم أتم أن تتخذوا المبادرة، أعطي للناس ديالك يجيبوا لنا مقترح قانون نبدلو ذاك المشاكل اللي كتخط، في شهر إن شاء الله يكون انتهى هاذ الشيء.

فيما يتعلق بالمسائل الأخرى، أنا كعتقد على أنه خصم تعاودوا الطريقة ديال إنجاز المدن الكبرى فيما يتعلق بالبناء، ما تشتوش ريوكم، تامسنا مغميكنش يسكنوا فيها الناس حتى من دابا 4 سنين أو 5 سنين، كين تقريبا 20 ألف اللي اخذوا السوارت، ولكن ما كيسكنوش الناس، ما كيسكنوش، الخدمات ما كيناش، الأمن ما كينش، ما كين الو، خصم تبدلوا الرؤية في المقاربة ديالكم لهاذ الشيء.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية:

شكرا السيد الرئيس.

الحل اللي توصلنا لو، دائما في الوسط القروي، لأنه فعلا موضوع أساسي، الحل اللي وصلنا لو هو حل قانوني، ماشي حل باش نتجاوزو القانون، لأن في وسط القانون وجدنا أن هناك هاذ الإمكانية، آش كيقول المشرع؟ كيقول لك خص وزارة التجهيز ووزارة الفلاحة ورئيس الجماعة والوكالة الحضرية يخرجوا للأرض اللي مولاها باغي يبنى فيها أقل من هكتار، ويعطيو وجهة نظرهم، الهدف من هاذ اللجنة أشنو هو؟ وهو باش ما يتشتت الوسط القروي ويولي مجموعات عقارية ميكروسكوبية صغيرة، وكذلك باش يستافد الوسط القروي من المرور دبال الطرق ووجود المرافق، إلخ...

أنا لازلت متشبثا بالفكرة، بما أن الموضوع يطرح تقريبا كل يوم، أنه نديرو اجتماع مشترك ونجيبو الوكالات الحضرية ونجسو النبض دبال الإكراهات اللي ممكن أنها تصادف. أنا كنعرف بعض الأقاليم وجدت الحل، ابغيتي نعطيكم الأقاليم اللي وجدت الحل في إطار الاجتهاد المحلي، نشوفو هاذوك الأقاليم اللي اجتهدوا ووجدوا حلول، ونطبقوها في باقي الأقاليم، أنا كوجه الدعوة للجنة المختصة بالسكن في مجلس المستشارين ليم الدعوة ونديرو واحد اليوم دراسي مع حضور الوكالات الحضرية والمديرية العامة للجماعات المحلية لإيجاد الحل.

فيما يخص تامسنا والمدن الجديدة، أنا دائما في موضوع تامسنا أسميها "المدينة المظلومة"، لأن عاد هاذي 3 سنوات باش تعطاها الانطلاق دبال الأشغال، 3 سنوات لبناء عمارة واحدة يله كتكفي، غير (Bâtiment) واحد، فما أدراك بتجهيز 100% دبال 860 هكتار، 15 ألف دبال السكان حاضرين، ساكنين اليوم، وعندهم كل المرافق العمومية اللي محتاجينها هاذ السكان.

طبعا المرافق العمومية كلها ما يمكنش نبنوها ونسدوها، اتفقنا مع الوزارات أنه آخر اتفاقية تمضت أمام سيدنا دبال التعليم، اتفقنا على أن المرافق العمومية غادي تيجي تدريجيا حسب وصول السكان، طبعا السكان الأوائل غادي يتعذبوا شي شوية، لأنه مشكل دبال النقل عاد راه ماجي، مشكل دبال فتح الطريق المباشرة ما بين تامسنا وما بين الرباط عاد أمضيت الاتفاقية أمام صاحب الجلالة، يعني السكان الأوائل غادي بحال اللي كتطلبو منهم أنه نعتدرو لهم على الإزعاج دبال المرحلة الأولى دبال بناء المشاريع الكبرى.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

أسباب ركود سوق العقار في المغرب، موضوع سؤال تقدم به فريق الأصالة والمعاصرة، فليفضل أحد السادة المستشارين لبطس السؤال.

المستشار السيد إسماعيل أمغاري:

السيد الرئيس،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

لقد أكدت مجموعة من الدراسات والتحليل على الوضعية غير الطبيعية التي عرفها سوق العقار مؤخرا، والتي أدت به إلى موجة من الركود، وذلك نظرا لارتباط هذا القطاع بالمضاربات والطلب الأجنبي في العديد من مدن المملكة، لكن لوحظ مؤخرا أن ركود هذا السوق وصعوبة تصريف المنتجات لم تنعكس على مستوى انخفاض الأثمان، وخاصة في المدن الكبرى (نقدرو نذكرو هنا مراكش، الدار البيضاء، الرباط)، وهو الأمر الذي يتنافى مع آلية السوق ومنطق العرض والطلب، وكذا الحالات المتشابهة في العديد من الدول كإسبانيا، تركيا، الإمارات، الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال أزمة الرهون العقارية.

لهذه الأسباب، نساءكم، السيد الوزير، عن السر وراء احتفاظ المنتج العقاري المغربي بأثمان خيالية بالرغم من الركود والصعوبات الاقتصادية التي يعيشها نسيجنا الاقتصادي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية:

شكرا السيد المستشار.

طبعا أنا أؤكد ما قلت أنه سنة 2008 و 2009 غادي يوصل للمغرب الدبدبات دبال الأزمة العالمية، بالإضافة لواحد الوضع كان غير طبيعي في السوق العقارية المغربية. 2008 و 2009 غادي تعرف واحد الركود، ماشي انخفاض، ولكن ركود، هاذ الركود بفعل السكن الاجتماعي اللي عرف واحد الانطلاقة سريعة جدا، وأنا غادي نجبو وتكلمو عليها في أسئلة لاحقة، غادي تعرف هاذ السنة، وغادي نعطيكم الأرقام، واحد الانتعاشة دبال السوق العقارية، الاستهلاك دبال الإسمنت غادي يعرف هاذ الثلاثة الأشهر الأولى مقارنة مع الثلاثة الأشهر دبال السنة الماضية، غادي يعرف زيادة دبال 11.5%، جاري القروض غادي يعرف 9%، بمعنى أنه بلادنا كتنخرج تدريجيا من الأزمة دبال الركود اللي ميزت سنوات 2008 و 2009.

أشنو هو الدور دبال السكن الاجتماعي اللي أعطى فيه صاحب الجلالة تعليمات مالكية سامية، وكان فيه واحد التعاون مشترك ما بين الحكومة والبرلمان بغرفتيه من أجل استصدار واحد المشروع جديد؟

هذا.

فتمنى بأن الحكومة تأخذ التدابير ديالها أمام هذا القطاع اللي هو الآن في حالة صعبة، وتأخذ غير من الدول الأخرى اللي سبقتنا، واللي أتمتعرفون بها، السيد الوزير، وعندنا فيكم الثقة بأنكم ستجدون الحل داخل الحكومة ديالكم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية:

شكرا السيد المستشار.

فيما يتعلق بالسكن الاجتماعي، أود أن أقول للسيد المستشار أن ليس هناك مشكل للتسويق، ليس هناك مشكل للتسويق عبر مجموع التراب الوطني، الناس اللي دخلوا للسكن الاجتماعي هذا ديال 25 مليون، كيبعوا تقريبا (sur plan)، ما فيش مشكل على مجموع التراب الوطني، واحنا متبعين الموضوع.

فيما يتعلق، وهنا معك الحق، فيما يتعلق بـ (haut standing)، وخاصة المقاولين اللي دخلوا للمقاولة ديال الإنعاش العقاري ودخلوا بالأبنك وبالسلفات، هم اليوم في وضع حرج، لأن لم يعتمدوا على الرصيد المالي ديالهم، معتمدين على الأبنك، طلغوا العارات، داروا البرامج الكبرى، ما باعوش، ما جاوش الزبناء لا ديال المغاربة في الخارج ولا الأجانب ولا المغاربة، كلشي رجح اللور، والناس وجدوا العارات والبرامج ديالهم فوق أيديهم، وبالتالي وجدوا راسهم في واحد الوضع تقريبا ديال أزمة.

اجتمعت معهم في مدينة مراكش، لأن المشكل كاين في جوج ديال المدن، ما كاينش في المدن كلها، كاين في مراكش وفي طنجة، جلست مع المنعشين العقاريين في مراكش، واديت لهم مجموعة من الأفكار، وقلت لهم خممو معنا، احنا هدفنا وهو المستثمرين في هذا الموضوع يتعتقوا ونجبرو لهم شي حل، طبعا حل في إطار وفي سياق التنفيذ الحرفي للقانون. ثلاثة ديال الحوايج نشتغلو عليهم.

أولا، مجال اللي تنتقل بالدارجة "فك"، أشنو هي "فك"؟ هي دير واحد الثلاثين أو 35% وخرج ذاك الشي وأدخل الفلوس ديالك ونوض عاود الاستئثار.

المشكل الثاني قلنا لهم آرى نشوفو لكم مع الأبنك، إعادة الجدولة، غتعتطيو واحد 10 مليون كل شهر ترددها للبنك، آرى نشوفو الإمكانيات مع الأبنك، اطلبوا لنا، اعطيونا حالات، اعطيونا ملفات.

الموضوع الثالث: التسويق، في هذا الموضوع ديال التسويق ابغيت نخبركم بأنه دايرين واحد المجهود غير مسبوق فيما يتعلق للذهاب للخارج من أجل بيع المنتج المغربي. نهار الخميس بعد غد غادي نمشي لـ (Milan).

السكن الاجتماعي 60% من الطلب الوطني، الحمد لله النتائج الأولى والتعبئة الغير مسبوقه ديال القطاع العام والقطاع الخاص اللي أعطتنا في بضعة أشهر 65 ألف شقة راها اليوم كتبني، و110 ألف مرخصة، وواحد 500 ألف اللي هي قيد التعاقد بين الدولة، غادي تحدث واحد الامتصاص كبير ديال الطلب الوطني، وبالتالي غادي ينعكس بدون شك، غادي ينعكس هذا الوضع وهذا العرض الوافر ديال السكن الاجتماعي على الأئمة الأخرى، راه ابدينا كئلا حظو في المدن اللي كان فيها أزمات وبالخصوص مدينة مراكش ومدينة طنجة البداية ديال الانخفاض، وخاصة في الأجزاء ديال السوق اللي كان فيها ركود إلى ما بغيناش نقولو كان فيها خلل، وكان فيها تراجع اللي هي (haut standing).

اليوم الأرقام اللي عندنا، في بعض الحالات وصل الانخفاض ديال الأثمان تقريبا لـ 30%، في بعض الحالات ماشي المتوسط، بمعنى أنه هذا العرض الوافر ديال السكن الاجتماعي غادي يكون بشكل متأكد منه، غادي يكون عندو واحد الدور كبير من أجل إعادة الاستقرار للسوق وإرجاع الأثمان بحال اللي قلتي إلى الوضع الطبيعي، الوضع الإنساني، الوضع المقبول ديال الأئمة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، لكم الكلمة في إطار التعقيب السيد المستشار.

المستشار السيد عابد شكيل:

السيد الوزير، أتم كذلك تعترفون بأنه الركود موجود في هذا القطاع، وهاذ الشي تعترفون كذلك بأن ماشي احنايا البلد الأول اللي عرف هذا الركود، بل عرفته بلدان أخرى، غير تيبقى كيفاش تدبروا هاذ المشاكل، كانت الدولة بجانب المنعشين العقاريين ديالها باش ما خلا تهمش يمشيو للإفلاس، احنا الآن الركود كاين، كاين منعشين عقاريين اللي واخدين سلفات من الأبنك، والآن ما تيصيبوش اللي تيشري من عندهم، لا يجدون زبناء اللي تيشريو إنتاجهم، المصاريف تتكثر عليهم والدولة كتشوف فيهم، واش ابغيناهم يفلسوا ولا ابغينا نعاونوهم؟

إذا كتبو اتما مؤمنين بأنه هادي واحد الأزمة اللي هي مؤقتة، خص لابد الحكومة تحي باش تعاون هاد الناس باش تخليهم كيفاش يفوتوا هاذ الأزمة، وإلا راه واحد العدد ديال المنعشين العقاريين غادي يخسروا، لا أفهم بأنه من واحد الجانب تنشوفو بأن الدولة في البناء وفي حاجة إلى أراضي وفي حاجة إلى مساكن وفي حجة أخرى تنصيبو منعشين عقاريين تيجسروا، فاحنا عندنا فيكم الثقة بأنكم غادي تصيبيوا الحل لأن الأبنك الآن سادة البيان ديالها، وهذا هو السبب ديال الركود، السنوات اللي قبل من 2007 و2006، الأبنك كانت حالة البيان ديالها فكان ازدهار في هذا القطاع، الآن كلشي توخر وخللاو المنعشين بوحدهم، كيفاش؟ راه الإفلاس

غادي تولي من بعد اجتماعية واقتصادية وسوف تصبح فيما بعد أزمة سياسية.

طبعا الترابط البرصي اللي كين في العالم، هاذ الأزمة ديال الولايات المتحدة غادي توصل بواحد السرعة فائقة إلى كل أرجاء المعمور وخاصة أوروبا، وبالتالي السوق العقارية العالمية غادي يعرف واحد التدهور غير مسبوق وغادي يعرف واحد الأزمة كبيرة، واللي زار إسبانيا في الأيام والأسابيع أو الأشهر القليلة الماضية غادي يشوف الوضع ديال إسبانيا على سبيل المثال.

المغرب أشنو علاقته مع تداعيات هذه الأزمة؟ هذه الأزمة وصلتنا من خلال 3 ديال التذبذبات، مجال الحجرة ملي تنلوحوها في الماء تتوصل ذاك التذبذبات، ذاك الدواور، وصلتنا 3، الأولى تغيير الأوليات عند المغاربة في الخارج، ثانيا الفتنور أو الوقوف ديال شراء الأجانب في المغرب، ثالثا الأزمة السيكلوجية اللي أحدثها الإعلام العالمي والمغربي، واللي جميع الأسر المغربية كلهم كيقولوا بالدارجة: "آه يا خبي هذا ماشي وقت الشراء، غادي نخلي فلوسي في جيبني ونشوف هاذ الشي كيفاش غادي يتطور".

إذن وقع واحد القرار مجتمعي، والمغاربة كلهم قرروا أنهم ما يشربوش ذاك الوقت، وبالتالي هذا القرار الجماعي ديال عدم الاقتناء، بالإضافة لهادوك الجوج ديال الأشياء هو اللي أحدث هاذ الفتنور اللي اهضنا عليه.

هاذ الشي مجال اللي قلت للسادة المستشارين اللي قبل أحدث جوج ديال الأشياء، الموضوع الأول تراجع في 2 ديال المجالات اللي هي طنجة ومراكش وكذلك هاذ الأزمة مشات بشكل مباشر لـ (Haut standing).

المغرب كيفاش اختار؟ وكان هذا واحد الموضوع اللي تناوله مجلسكم الموقر عدة مرات، كيقولوا فين هو دور الدولة وأشنو هو دور (la régulation)، الدور ديال ضبط السوق العقارية من طرف الدولة.

المغرب دخل لهاذ ما بعد الأزمة، دخل لها من خلال 5 بوابات، البوابة الأولى وهو مواصلة دعم الاستثمار العمومي في هاذ الموضوع، ثانيا السكن الاجتماعي باعتبار أنه هو اللي كياخذ 60% من الطلب الوطني، كذلك تسريع الوتيرة ديال محاربة أحياء الصفيح من خلال التعليقات اللي استحضرتها منذ لحظة، واللي كنهم إعطاء دينامية جديدة.

كذلك تفتح ورش، وراه بدا العمل وعدد كثير من المستشارين عاونونا في هذا الموضوع، هذه مناسبة أشكرهم فيما يتعلق بفتح الورش ديال دعم الفئات الوسطى، الطبقات المتوسطة، كذلك فتحنا واحد الورش ديال مواصلة واحد الورش فيه 32 نص قانوني من أجل مواصلة تنظيم القطاع وتمنيعه من الإمكانيات اللي ممكن يطيح فيها القطاع جراه مثل هذه الأزمات. شكرا.

وكتت قبل في بروكسيل وغادي نمشيو لباريس وغمشيو لبرشلونة، واحنا باتصال وعندنا عدة معارض دولية ندعمها وكنعاونوها فقط (Pour écouler) باش الناس يبيعوا المنتوجات دياهم بأثمنة مناسبة ويدخلوا. هاذو ثلاثة ديال الأشياء اللي اقترحتها على المنعشين ديال مراكش، راهم كيدرسوها، غادي نرجعو عندهم ونشوفو أشنو هما الإمكانيات، ولكن باب الاجتهاد مفتوحة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الآني الرابع موجه إلى السيد وزير الإسكان، موضوعه قطاع الإسكان، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد مصطفى القاسمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة.

السيد الوزير المحترم،

الأخوات والإخوة المستشارين المحترمين،

يعد قطاع الإسكان والتعمير والتنمية المحلية رافعة أساسية لازدهار الاقتصاد، وقد عرف الإنعاش العقاري ببلادنا دينامية متميزة، سجلت نتائجها إيجابا في العديد من المناطق المغربية، إلا أن هذا القطاع عرف مجموعة من الاختلالات فيما يتعلق بتوفير العقار العمومي مع غياب التنسيق بين مختلف المتدخلين من مقاولين وإدارة وكذلك غياب إرادة حقيقية لتشجيع المستثمرين المتحليين بروح المواطنة، ومن جهة أخرى عرف قطاع الإسكان نوعا من التراجع خلال الفترات الأخيرة بسبب تداعيات الأزمة العالمية.

لنا، نساءلكم، السيد الوزير، ما مدى تأثير تداعيات الأزمة العالمية على قطاع الإسكان؟ وما هي التدابير المرتقب نهجها للحفاظ على وتيرة نمو الإسكان ببلادنا؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، لكم الكلمة السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية:

شكرا السيد الرئيس.

نهاية سنة 2007 بداية 2008 غادي تعرف الولايات المتحدة الأمريكية انتكاسة غير مسبوقة منذ بداية القرن الماضي فيما يتعلق ببيع منازل دون ضمانة من طرف الأبنك، وهذا غادي يجيب واحد الأزمة عقارية سميت في أمريكا ب (Subprimes)، هذه الأزمة العقارية غادي تولي فيما بعد مالية،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، التعقيب للفريق الاستقلالي.

المستشار السيد فؤاد قديري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بداية نشكر السيد الوزير على المعلومات والمعطيات والإيضاحات التي تضمنها رده، ليس فقط على سؤالنا ولكن على مجمل الأسئلة التي بسطت اليوم على مسامع المجلس الموقر، والتي تدل أو هي دليل قاطع وساطع على أن هناك طفرة وأن هناك تحول وأن هناك إنجازات تعكس دينامية وحركة الوزارة، بطبيعة الحال وفقا للتصور الملكي وللرؤية الملكية.

فقط، السيد الوزير، أنا في تقديري أن المشكل أو المشاكل المتعلقة بقطاع الإسكان، تتجاوز بكثير مشكل الخصاص أو مشكل التسويق وتتجاوز بكثير مشكل تأثير أزمة اقتصادية ومالية عالمية هوجاء، لم تسلم منها حتى الاقتصاديات المنبوعة. مشكل قطاع الإسكان في تقديري، السيد الوزير، هو مشكل تدبير تركة ثقيلة ومعقدة، هو مشكل مواجهة خصاص تأصل لعقود من الزمن، هو مشكل التصدي ومواجهة إرادة طالما تعاملت بسلبية شديدة مع قطاع الإسكان والتعمير، خصوصا قطاع الإسكان كقطاع اجتماعي حيوي هو الضمانة الحقيقية لكرامة الإنسان.

وفاجأتنا، السيد الوزير، ملي ذكرت واحد الرقم اللي هو مرعب، 75 ألف أسرة تزدت منذ أن رفعتم شعار مدن بدون صفوح، أي من 2004، يك السيد الوزير؟ 75 ألف، أظن هذا مشكل يتجاوز منطق التناسل ومنطق الأسر المركبة، والاستفهام الذي ينتصب بإلحاحية الشديدة، السيد الوزير، من هو المسؤول عن هذه الوضعية وعن هذه النازلة؟

ميكفيش أننا نرميو بالكرة في سلة وزارة الإسكان والتعمير كل ما كان الأمر يتعلق بحجرة في هاذ البلاد، هناك قطاعات وزارية غالبا ما نتحاشاها، هذا ملف تتقاطع فيه مجموعة من الوزارات وعلى رأسها الداخلية والمالية بكل تفصلاتها وبكل هيكلها، المنتخبون، السلطات العمومية، كلشي خصو يتحمل المسؤولية، حتى المواطن الذي يقبل على نفسه ممارسات معيبة، إما عن جهل أو عن علم، إما بدافع الحاجة أو بدافع الطمع لتحقيق واحد المكسب مالي، هاذ الناس كلهم خصهم يتحملوا المسؤولية ديالهم.

الآن، السيد الوزير، وباش نخرجو من الأفق الضيقة للانتقاد والاحتجاج، مادامت هناك رؤية، تكلمتو على انخراطكم في مسلسل إصلاح قانوني، مادام هناك جدية واضحة في التعامل مع هذا الإشكال هذا، لا بد أن كل الأجهزة تراعي ضائرها وتراعي الله.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، السيد الوزير لكم الكلمة للرد على التعقيب.

السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية:

فقط غير نعطي بعض التفسيرات فيما يتعلق بهاذ الزيادة ديال 75، هو فعلا إلى شطنا 5 سنين 75، كيظهر أنه تقريبا 15 ألف أسرة في سنة كيان كثير، ولكن خصنا نراعيو واحد 2 أو 3 الأشياء اللي غادي تنقص من الهول ديال هذا الرقم:

أولا، بحال اللي قلت المدن غادي توسع وتفتح المدارات الحضرية ديالها ويدخلوا دواوير اجداد؛

ثانيا، التوالد الطبيعي ديال الأسر؛

ثالثا، زيادات أخرى؛

رابعا، هذاك الإحصاء اللي وقع في الأصل يمكن يكون مطعون فيه والناس طلبوا أنه يتعاود الإحصاء.

طبعا 75 بحال اللي قال السيد المستشار، وهو على حق، يعتبر إكراه لأنه كتبنا البرنامج بواحد المساحة معينة، تعبئة واحد الأرض وواحد العقار وواحد التمويل وواحد مجموعة ديال الناس اللي غادي يتعاملوا على الملف، ملي كوصولو لإخراج المشروع كيتصاب بأرقام جديدة ومعدلات جديدة كييجعل أنه البرنامج كييعرف واحد التعثر.

هنا بغيت نذكر بحال اللي قلت قبالية، ونعاود نذكر بها أن هذا البرنامج يقوم على تعاقد واضح المعالم، مكتوب أسود على الأبيض في ورقة تم إمضاءها أمام الكاميرات ومرت في نشرات الأخبار ديال التلفزة وهي حية ترزق، وبالتالي واحد النهار غادي يجي باش نجبدو كل مدينة على حدة، وخاصة المدن اللي متعثر فيها هذا البرنامج ونشوفو شكون هي الخانة اللي مسؤول عليها، لم يقيم بواجبه كما كان مفروضا أن يقوم به عند انطلاق البرنامج.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

التدابير الكفيلة للنهوض بقطاع السكن، موضوع السؤال المطروح من الفريق الاشتراكي، فليتفضل أحد السادة المستشارين لشرح السؤال.

المستشار السيد مصطفى الهيبه:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لازال العديد من المواطنين يعيشون في منازل وأحياء غير صالحة، وقد

والناس اللي عندهم أزمة فيما يتعلق بالتجهيز، ما عندهمش الطريق، ما عندهمش الماء، ما عندهمش الواد الحار، ما عندهمش المرافق، هاذو عدددهم 232، هاذ 608 و232 هما اللي كيشكلوا اليوم العجز السكني ديال 840 ألف.

التوقعات ديالنا بكل بساطة وبكثير من التواضع، وباعتبار المشاريع اللي عندنا في يدينا اليوم، لا السكن الاجتماعي ولا محاربة السكن غير اللائق، نتوق، نتمنى، وماشي متمنيات بعيدة علينا، بكثير من الموضوعية، ممكن أنه العجز السكني يوصل في سنة 2020 لحوالي 500 ألف أسرة، علاش؟ غادي يتطرح سؤال، وعلاش هاذ المجهود كولو وبالله كينزل العجز بشوية، لأن هاذ العجز كينزل منو عدد وكينضاف لو عدد كل سنة، وبالتالى التقليل ديال العجز صعب جدا.

إذن خلاصة الكلام أشنو هو؟ إذا كان العالم كله كيعرف مد تصاعدي هيكل ديال العجز، بلادنا بفعل التعبئة الغير المسبوقة، العجز ديالنا كيوفر مد تنازلي ديال العجز ديالو. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الفريق الاشتراكي التعقيب.

المستشار السيد مصطفى الهبية:

شكرا السيد الوزير على الإجابة الصريحة ديالكم.

رغم الإعفاءات الضريبية والتخفيضات الجبائية التي يتمتع بها بعض المتعشين العقاريين، فإن العرض مازال بعيدا عن تغطية الطلب، فمتى يتم التغلب على هذه الاختلالات؟

إن المسؤولية المشتركة بين وزارتك، السيد الوزير، والجماعات والسلطات، ورغم التنسيق المعلن بين هذه الأطراف فإن عدة مشاريع متعثرة بما فيها تلك التي دشنها صاحب الجلالة، والتي تعود إلى عدم احترام الأجل المتفق عليها.

نمشيو، السيد الوزير، لمدن بدون صفوح، شعار جميل رفعتموه، السيد الوزير، وفرحنا به، واستبشرنا له خير، لكن النتائج بعيدة كل البعد عن طموحات المواطنين، مثال على ذلك في الدار البيضاء، السيد الوزير، الترامواي اللي ابدوا كيصاوبوا لو الطريق ما بين شارع مكة وأنوال، يدوز محادي، السيد الوزير، على كاربان باشكو، هذا فيه خطر كثير، السيد الوزير.

فهل من المعقول أن يخترق مشروع الترامواي على سبيل المثال أحياء الصفيح إلى آخره، باشكو وهذا، وما يمثل ذلك من أخطار؟

هل من الممكن حل هذه المعضلة قبل بداية الترامواي، السيد الوزير، لأنه باقي لو غير سنتين ويبدأ الترامواي، واش هاذي سنتين يمكن، السيد الوزير، هاذ الكريانات غادي يجيدوا في هاذي سنتين؟

أفادت بعض الإحصائيات أن ما يعادل 400 ألف أسرة مغربية من ذوي الدخل المحدود أو ممن لا دخل لهم يعيشون في أحياء عشوائية وغير قانونية، وهو ما يرفع نسبة العجز في السكن لدى المغاربة الذين كانوا ولا زالوا يعتبرون السكن أهم شيء في حياتهم.

فرغم بعض المبادرات التي قامت بها السولة في مجال محاربة السكن غير اللائق إلا أن العدد المذكور يبقى مستقرا بل وقابل للارتفاع، خاصة في ظل المضاربات وارتفاع أثمان المنازل، سواء تعلق الأمر بالسكن العادي أو الاجتماعي أو الاقتصادي.

لذلك، نسألكم، السيد الوزير، عن الإجراءات والتدابير الكفيلة للنهوض بهذا القطاع المهم لتفادي تراكمات العجز في السكن. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية:

شكرا.

السيد المستشار، كان لي شرف تمثيل المملكة المغربية أخيرا في نيروبي في كينيا، اللي في مؤتمر ديال الأمم المتحدة المتخصص في السكن، ووقع إجماع من طرف 85 دولة حضرت في مستويات عالية على دق ناقوس الخطر على السرعة الفائقة اللي ماشي بها اتساع رقعة أحياء الصفيح في دول جنوب المعمور.

اليوم عدد أحياء الصفيح في العالم في 2010 بلغ مليار نسمة، والعالم متوجه بشكل أوتوماتيكي لا مناص عنه ومنه، غادي يوصل ل 2 مليار في سنة 2020، بمعنى العالم يعرف مد تصاعدي هيكل لأحياء الصفيح.

احنا في بلادنا، والجواب على السؤال الإستراتيجي ديالك، السيد المستشار، فيما يتعلق بالأزمة ديالنا وبالعجز ديالنا، العجز ديالنا والفضل يرجع هنا لإعطاء صاحب الجلالة منذ اعتلاء عرش أسلافه المنعمين سنة 1999 إعطاء هاذ السكن الصفة أو الصيغة ديال برنامج أو ورش إصلاحي أفقي غادي يستمر يعني طيلة المدة اللي أمامنا، واعتباره واحد من الأوراش الأربعة ذات الأهمية القصوى.

العجز السكني في بلادنا سنة 2002 كان مليون و250 ألف أسرة في والوسط الحضري، مليون و200، ماشي نسمة، أسرة، مليون و250 ألف أسرة. اليوم هاذ العجز السكني، هاذو أرقام رسمية، المنخفض، وصل ل 840 ألف أسرة، هاذ 840 ألف أسرة إذا جاء على خاطر غادي تقسموها على جوج، الناس اللي ما عندهم الدار، اللي هما البرارك والديور المهددة بالانهيار والتساكن اللي عايشين 2 و3 و4 ديال العائلات في دار واحدة، تحت الدروج أو على برا، أو أشياء من هاذ القبيل، أو السكان الرحل في المغرب الشرقي، هاذو اليوم عدددهم 608 ديال الأسر.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية:

باشكو، راه احنا في 65% نسبة التهدام، (باشكو 1930، كاريان سنطرال 1915)، راه احنا في 75% ديال التهدام، التهدام طبعاً يساوي الترحيل ديال السكان.

البرنامج الذي قدم لصاحب الجلالة منذ بضعة أيام، واللي فيه التزامات قوية من طرف كل الفرقاء، راه فيه واحد المجهود غير مسبوق 4,85 مليار ديال درهم وتعبئة 650 هكتار من العقار العمومي في قلب الدار البيضاء، وتعبئة 4 ديال المؤسسات اللي غادي تنفذ البرنامج.

دأبا فقط باقي لنا غير حاجة واحدة، كل واحد ينوض يقوم بالدور ديالو، ما يزيدش عليه وما ينقصش منو. مبدئياً الالتزامات التي كانت أمام صاحب الجلالة، المشاريع كلها غادي تنتهي في 2012 وخمسة مشاريع غادي تدوز لـ 2013، غادي يكون واحد الشوية ديال تدبير المشاكل ديال الترحيل والعائلات المركبة وصعوبة التدبير الاجتماعي ديال المواضيع، غادي نتعاونو عليها، السلطات، المنتخبين، المجتمع المدني، السكان.

ولكن مدينة الدار البيضاء اليوم، في نظري المتواضع، بعد البرنامج الذي قدم لصاحب الجلالة، الصورة أصبحت واضحة والإمكانيات متاحة، لا المالية ولا العقارية ولا المؤسساتية، فقط كل واحد يقوم بالدور اللي هو منوط به في الاتفاقيات اللي تمضت. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

نتنقل إلى السؤال السادس، موضوعه ضرورة فرض لمسة فنية تقليدية عند إنجاز كل مشروع سكني، للمستشارين المحترمين أعضاء الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد محمد زاز:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارون،

السيدات المستشارات،

يلاحظ في العديد من التصاميم المعمارية المغربية إغفالها لإبراز للمسة الفنية المغربية التقليدية على مستوى البناء، مما أعطى نشازا لعدم تناسق واكتمال الصورة الفنية المعمارية في بعض المشاريع السكنية والعمومية، الشيء

الذي أصبح يتطلب بالضرورة إشراك الصانع التقليدي من خلال لمساته الفنية، للحفاظ من جهة على التراث التقليدي والتعريف به من جهة أخرى، وكذا المساهمة في الاقتصاد الوطني وتقليص بطالة بعض الصانع التقليديين. السيد الوزير، راه كان عندنا واحد المثل شعبي مغربي يقول "الإمارة ديال الدار على باب الدار"، راه كان عندنا في بعض المدن العتيقة المغربية ببيان الديور وبيان الدكاكين، وبيان المساجد، وبيان الإدارات تسر الناظرين، راه كان النجار تبيدع فيها والجلايحي تبيدع فيها والكباص تبيدع فيها، اليوم ولينا نشوفو الواجحات غير ديال البيطون.

لذا، نساءلكم، السيد الوزير، ما هي الإجراءات المستقبلية المزمع القيام بها لإشراك الصانع التقليدي في التعريف بالتراث والموروث الثقافي من خلال المشاريع المعمارية؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية:

نستشهد غير بهذه القاعة الجميلة اللي صاوبوها الصانع التقليديين المغاربة، واللي هي من أروع القاعات ديال البرلمان في العالم، وما وصلت إليه من تقنية مرتفعة، هي محط افتخار ديال المجتمع المغربي كامل. بغيت أنا ولا السي أيس بيرو نشكرو السيد المستشار، لأنه فعلا هذا سؤال استراتيجي كبير، وغادي يعطينا الإمكانيات أننا نتوجه من خلال هاذ المؤسسة التشريعية إلى كل فئات المجتمع المغربي، وبالأساس إلى المهندسين المعماريين، وبالأساس إلى المهندسين المعماريين، اللي اليوم منوط بهم الدور ديال صناعة التصاميم وإرادة إدخال الصناعة التقليدية في البناء.

على المستوى ديال الدولة كان مجهود، هاذ المجهود غادي نعروضو، كايين مجهود من أجل فرض، تقريبا، فرض التراث المغربي على عدة واجهات: أولا، كايين المواثيق ديال الهندسة المعمارية المغربية، كايينة في 10 ديال المدن جاهزة وفي 32 هي في طور الإنجاز؛

كايين دراسات معمارية كتهم كل جهات المملكة من أجل إعطاء التخصص وإعطاء الخصوصية لكل هندسة معمارية محلية؛

كايين كذلك الدراسات المعمارية الخاصة بالبناء الذاتي، المغرب اعبي من البناء ديال البقع الأرضية ديال السكن الاجتماعي، التحت كراج وكين 2 طبقات، والحدايدي خارجين بحال شي طيارة غادي تطير، وهاذوك الحدايدي تديرو فيهم (tube orange) وكتتسناو شي عام إذا ربي يسر عاد نكمولو البناء.

هاذ الوضع القبيح البشع ديال السكن الاجتماعي فيه مجهود من طرف الدولة أننا ندخلو لو واحد القيمة مضافة، هو أنه نغيرو هاذ السكن الاجتماعي اللي غزا كل المناطق ديال المغرب بدون استثناء، شمالا وجنوبا

لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية:

أنا غير واحد التحفظ عندي على فرض، مصاب بحال اللي كينتقال بالدارجة أنه المهندسين المعماريين وأرباب البنائيات يدخلوا بطواعية وباقتناع وباقتناع الصناعة التقليدية المغربية الرائعة عوض ما يفرضها عليهم، هذا لا يعني أن عندي اقتراح لكل غرف الصناعة التقليدية عبر مجموع التراب الوطني، كقول كائنة واحد المبادرات اللي خص تقوم بها من أجل التقرب مع الهيئات الجهوية للمهندسين المعماريين، لعرض المنتوجات، لعرض الصانعين التقليديين، لعرض الأثمنة، لعرض الجودة، لعرض الصانعين واللوائح ديال الصانعين، في الجبص، في الرخام، في الخشب، في الأشياء كلها اللي كندخل في البني، كين واحد التقارب ما بين الصانع التقليديين والغرف ديالهم والهيئات الجهوية ديال المهندسين المعماريين. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد الوزير.

السؤال السابع موضوعه تقييم مبادرات الحكومة في مجال محاربة السكن غير اللائق، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشارة السيدة فريدة النعمي:

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

التزمت الحكومة في تصريحها الحكومي بالعمل على الرفع من وتيرة إنتاج السكن الاجتماعي لبلوغ 150 ألف وحدة سكنية سنويا.

في سياق هذا الالتزام الحكومي وأمام تحملكم مسؤولية هذا القطاع لمدة ولايتين متتاليتين، كانت سمتها الأساسية التضخم في الشعارات الحماسية والطموحة، والخطابات الرنانة والبرامج المتنوعة المتضمنة لسبل وآليات القضاء على مدن الصفيح ودعم قطاع السكن وتسهيل الولوج إلى التمويل لامتلاك السكن.

إلا أننا نلاحظ وبالملموس أنه بالرغم من تعدد المبادرات وتنوعها فإن مشكل السكن غير اللائق في استفحال وانتشار، بالإضافة إلى كثرة المضاربات والتلاعبات وكل أنواع الابتزاز والزبونية والمحسوبية.

في هذا الصدد، وأمام الواقع المر وطنين الشعارات والخطابات التي يئس المغاربة منها، نسألكم، السيد الوزير، حول الإجراءات المزمع القيام بها لتعزيز الشفافية والنجاعة في قطاع السكن.

هل تتوفرون، السيد الوزير، على تقييم دقيق وموضوعي يكشف مكان الخلل وأسباب تعثر كل المبادرات التي تم اتخاذها في هذا المجال؟
وشكرا السيد الرئيس.

وشرقا وغربا، ندخلو عليه ونضيفو عليه جالية.

كاين فيما يتعلق بالتكوين، إحداث ماجستير ودكتوراة دولة في التراث المعماري المغربي في المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية، وكاين إحداث في مدينة الريصاني الجميلة مركز ديال الأبحاث وتقنيات مواد البناء المحلية.

وكاين كذلك، باتفاق مع السي أنيس بيرو، أنه نشغل اليوم على إعطاء للصناعة التقليدية واحد الحيز كبير في المعرض الدولي للبناء، اللي غادي يكون في المغرب صيف هذه السنة، وغادي نحاولو، لا أنا ولا الصديق السي بيرو، أنه نجيبو كل مواد الصناعة التقليدية اللي عندها علاقة مع البناء، واللي كانشوفو مجملها في هذه القاعة، غادي تيجي لهاذ المعرض من أجل تفسير تسهيل الإلهام للسادة المهندسين المعماريين باش يدخلوها في التصاميم ديالهم. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الفريق الاستقلالي هل لكم تدخل حول الموضوع؟

المستشار السيد ناجي فخاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير،

الأخت والإخوة المستشارون المحترمون،

تنشكرو السيد الوزير على هاذ التدخل ديالو، اللي هو عندو غيرة كذلك على الصناعة التقليدية، واللي عبر من خلاله على هاذ القاعة، والحمد لله أنه كاين تجاوب ديال الحكومة مع هاذ السؤال.

فقط اللي بغيت نقول للسيد الوزير هو أنه المجهودات اللي تتقوم بها الحكومة وفرض المنتج المغربي هو من الهاجس ديال الحكومة بطبيعة الحال، وكذلك توجهنا إلى السيد وزير التجارة الخارجية بمنع السلع اللي هي تنافس المنتج المغربي للدخول إلى المملكة المغربية.

بطبيعة الحال ماشي فقط دور الضيافة أو الفنادق السياحية أو مساكن بعض المواطنين المحبين للصناعة التقليدية اللي كتكون فيها هاذ الصناعة التقليدية، ولكن اللي ابغينا يكون فرض الصناعة التقليدية على جميع المعمار المغربي، ولو بنسبة شبه يعني... المهم هو أنه الهدف هو تشجيع اليد العاملة الحرفية واستمرار الإبداع وتحريك التنمية التراثية والثقافية والفنية، وضمان مدن مغربية ناطقة بحضارتها.

الاقتراح هو يكون فرض مشروع قانون، هنا في القبة ديال البرلمان، على أنه لابد تكون الصناعة التقليدية.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيدة المستشارة، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية:

شكرا السيدة المستشارة.

طبعاً سوف نكون مستعدين للحساب والمحاسبة، ولتقديم التقييم الموضوعي لما التزمت به الحكومة، ليس فقط في قطاع الإسكان بل في كل تجليات التصريح الحكومي في الوقت المناسب.

المجهود الكبير الذي تقوم به فيما يتعلق بالشفافية هو أولاً الوصول إلى المعلومة، في الأيام القليلة المقبلة سوف تصدر مطبوع، ولأول مرة يعلن على كل وثائق التعمير الموجودة في بلادنا، باش ما تبقاش ذيــــــــــــك (la rétention de l'information)، باش الجميع يعرف أشنو هما الأماكن اللي غادي تفتح جديدة للتعمير.

كذلك فيما يتعلق بالاستفادة من الدولة، بان واحد الجيل جديد، وغادي نشوفوه في السكن الاجتماعي، كل ما يكون هناك استفادة من دعم الدولة إلا ومقرون بدفتر تحملات. غادي نعطيكم مثلاً في السكن الاجتماعي، السكن الاجتماعي يستحيل، لأن السكن الاجتماعي فيه دعم مباشر للدولة، المواطن تيشري دار ب 29 مليون كيخلص 25 الدولة كتخلص عليه (TVA) ب 4 مليون، ما غادي يستفد منو بشروط واضحة إلا السيد اللي غادي يسكن أربع سنين في هاذيك الشقة، إلا السيد اللي غادي يتمتع عليه أنه يبيعها، إلا السيد اللي غادي يدوز عند (notaire)، المقاول هو ملزم بدفتر تحملات فيه واحد 30 ديال النقط، وهاذا دفتتر التحملات غادي تدوز واحد اللجنة باش تضبط أنه احترم دفتتر التحملات باش عاد تعطيه الرخصة ديالو.

كذلك الأشياء كلها اللي راها ماجية جديدة، دائماً مقرونة بدفتر التحملات من أجل ضبط الشروط ديال الشفافية المرتفعة. فيما يتعلق... نخلي الأشياء الأخرى للتعقيب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، هل لديكم تعقيب فريق الأصالة والمعاصرة؟

المستشار السيد محمد البطاح:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

فيما يخص جوابكم، السيد الوزير، احنا يتضح لنا على أنه المشكل ماشي مشكل إزالة دور الصفيح بقدر ما هو دور الصفيح رجعت، الناس اللي مشاو عليها ولأول مرة في مساكن غير لائقة.

ونعرج بكم، السيد الوزير، للزيارة اللي قتمت بها في جهة واد الذهب الكويرة، وكانت على أساس أنكم تزولوا آخر مسكن صفيحي، فعلاً استبشرنا خيراً، فإذا بنا نفاجاً على أنه هذاك التكتل البشري تعطت لو

مواقع اللي هو أصلاً مشى من دار صفيحي لسكن غير لائق أو عشوائى، لأنه كيف يعقل أنه هاذ الناس هاذو ولي تعطى لهم مساحة اللي هي 70 مترو وتعطى له إعانات اللي يبني بها 70 مترو، تعطى لو إعانات ما كيتجاوزش السقف ديالها 70 ألف درهم، كيف يعقل هاذ السيد غادي يبني مسكن ديالو بهذا المبلغ هذا، علماً أنه جميع الأبنك المغربية اللي كنعرفو احنا مكنتجاولش مع هذه الفئة ديال الناس اللي كيغيو بينو المساكن ديالهم. ناهيك على أنه واحد العدد ديال الوحدات السكنية اللي أنجزوا في المناطق الجنوبية ما مسكونينش، بما أنهم معتبرين كنواة مديورة ل70 مترو، مبنية فيها 30 مترو، كيفاش هذا إذا ابنتي ليه 30 مترو وخليتي ليه واحد المساحة باش بينيا، باش من طريقة غادي بينيا، ما كلين معيار، والناس عندهم ثقافة ديال السكن، إلى غادي يسكن خصو يسكن في مسكن يكون واسع، وتكون لائقة للسكن، ما تكونش بهاذ الطريقة هاذي. شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الرد على التعقيب السيد الوزير.

السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية:

فيما يتعلق بالداخلة، السيد المستشار، الداخلة كانت فيها 5000 برآكة زالت عن آخرها وتعطت للناس بقعة أرضية وتعطت لهم إعانة مباشرة من أجل مباشرة البناء الذاتي بشروط تناسب الادخار ديالهم، وتمت إقامة مرافق عمومية أولية ريثما تحي الوزارة تتم المرافق العمومية.

بقى لنا مشكل واحد، وراك عارفو، مشكل الكسيكيسات اللي هما ماشي برارك، هما منازل مهددة بالانهيار، وكان فيهم واحد الالتزام، غير هاذ الالتزام خصو شوية ديال الوقت باش يدخلوا هاذ السكان ديال الكسيكيسات مع البرارك، هما راه ما عندهم علاقة مع البرارك.

فيما يتعلق بالسيدة المستشارة اللي ما سالتش قبالية، فيما يتعلق بالخطب الرنانة والطموحة والابتزاز والزبونية، هاذو كلمات كبيرة في الحقيقة، أنا أقترح عليها أنه تختار المنطقة اللي بغات، ندخلو في تفاصيل هذيك المنطقة، لتلاحظ بالعين وباليد وبالشكل المباشر أن المملكة المغربية تسجل تقدماً ملموساً في هذا الباب، وهذا أنه لا يعني أن ما عندناش مشاكل، عندنا مشاكل، عندنا إكراهات، عندنا تناقضات، ولكن المملكة المغربية بفضل التوجهات الملكية السامية وتعبئة الحكومة وتعبئة الجماعات المحلية وتعبئة المستشارين والنواب، المملكة المغربية تقوم بعمل جيد في قطاع الإسكان والتعمير. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، نشكركم على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة. ننتقل إلى السؤال الآتي الموجه إلى السيدة وزيرة الصحة حول تردى

جد مهمة، فسأحاول أن أجيب عليها كلها.

فأولا، السيد المستشار، صحيح تنتظرنا رهانات كبيرة، صحيح مازالت تنتظرنا في عدة قطاعات، من ضمنها قطاع الصحة، تحديات كبيرة، ولكن ما نقولوش دائما تردى، لأن الإحصائيات اللي مؤخرا جاءت بها المندوبية السامية للتخطيط، جاءت بمؤشرات جد إيجابية، كلها كانت إيجابية بالنسبة للصحة وأعطيتكم مثال ما غاديش نرجع للمثال ديال الصحة الإنجابية اللي حتى هي راه المؤشر اللي تبيين على أنه كاين هناك تحسن ملموس ديال الخدمات الصحية، ولكن غير المؤشر ديال أمد الحياة الذي ارتفع حتى لـ 75 سنة، راه مروا من 72، 71 سنة إلى 75 سنة في أمد الحياة، هذا بطبيعة الحال يعني على أن كاين هناك تطور وتحسن في الخدمات الصحية، دون أن ننسى بطبيعة الحال أن كاين هناك تحديات تنتظرنا.

فيما يخص، السيد المستشار، المسألة ديال شهادة الاحتياج، أولا شهادة الاحتياج معمول بها ويؤخذ بها بعين الاعتبار، وكلما طرحتم هذا التساؤل، لا في غرفتم الموقرة ولا في الغرفة الأولى، إلا وأنا حرصنا وعملت دوريات ودوريات على أن شهادة الاحتياج تتخذ بعين الاعتبار.

الإشكالية اللي مطروحة بالنسبة للمستعجلات، هو أن عادة الواحد ما تيجي للمستعجلات إلا في حالة استعجال، إذن بطبيعة الحال ملي تتجي في حالة استعجال ما تتكوش تتوفر على شهادة الاحتياج، ولكن بالرغم من ذلك حالات الاستعجال تحتم على المستشفى أنه يعالج المريض، ثم يطلب إما بشهادة الاحتياج إما بالأداء. هاذي صحیح إشكالية مازالت مطروحة رغم أن الدورية اللي مؤخرا أرسلناها أكدت على أن الواحد ملي تيجي في حالة خطر، في حالة استعجال، يجب أن يعالج ثم أن الحالة الإدارية عاد تعالج.

بالنسبة لأقسام الولادة، بغيت فقط نشير على أن خلال السنتين الماضيتين.. احنا عاد وصلنا للتساؤل الثاني، السيد الرئيس.

غير بعجالة، تم افتتاح جميع دور الولادة، وابدنا بالتأهيل ديالهم في السنة المقبلة، على أساس أنه في آخر هاذ السنة غادي يتم الملاءمة والتأهيل ديال الجميع، وسأحتفظ بالجواب في التعقيب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، السيد المستشار لكم الكلمة في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيدة الوزيرة على هذه الأجوبة، إلا أن مازلت أؤكد أن هناك سلوك غير لائق بالمستعجلات. في الأسبوع الفارط، هناك 5 أشخاص تعرضوا لحادثة سير، ولما ولجوا المستشفى رفضوا، رفضوا وهم في حالة خطيرة، لولا تدخل السيد المندوب الجهوي مشكورا، ناس اللي في وضعية خطيرة جدا جراء حادثة سير، ويعاملون بهذه المعاملات في المستشفى العمومي.

الخدمات الصحية، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الحميد السعداوي، الهاشمي السموني، عبد الله أبو زيد، عياد الطيبي، فليفضل أحد السادة المستشارين لبسط السؤال مشكورا.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

والسيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدة الوزيرة، اليوم بات من الأكيد أن المواطنين الضعفاء والمعوزين لا يستفيدون من خدمات المستشفيات العمومية اللي أصبحت ترفض شهادة الاحتياج اللي كيقدموها المواطنين، علما على أن أقسام المستعجلات تفرض على المرضى الأداء ولو كانوا يتوفرون على هذه الشواهد.

هذا في غياب الأطباء أثناء أوقات العمل ديالهم (التزاماتهم بالمصحات الخاصة اللي كيطرح أكثر من سؤال)، وكيزيد كذلك في المعاناة ديال المواطنين والمرضى اللي كيتفرض عليهم أداء مبالغ للأطباء دون أن تحتسب من طرف المستشفى.

أما، كذلك في نفس السياق، إذا نظرنا إلى أقسام الولادة اللي هي محط انتقادات يومية من طرف المواطنين بسبب الممارسات اللا إنسانية التي تمارس في حقهم من طرف الممرضات المولدات دون أدنى مراعاة للضمير والمسؤولية المهنية، ويعاملون بسلك لا أخلاقية من طرف الممرضات وهم في حاجة إلى من يرعاهم بخنان.

من هذا المنطلق، السيدة الوزيرة، نود معرفة التدابير التي ستخذهن من أجل ضمان علاج الفئات المعوزة بالمجان، ودخولها إلى أقسام المستعجلات معفاة من الأداء، كذلك كيف تفسرون هذه الممارسات التي أصبحت تمس في العمق بسمعة القطاع الصحي رغم الجهود التي بذلت في هذا القطاع؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، السيدة الوزيرة لك الكلمة للإجابة على السؤال، تفضلي.

السيدة ياسمينة بادو، وزيرة الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارون،

في الحقيقة، السيد المستشار، عندك عدة تساؤلات في سؤال واحد، هناك إشكاليات حقيقية ديال التكفل بالأشخاص اللي هم معوزين، هناك إشكالية أقسام الولادة، وهناك إشكالية الأخلاقيات المهنية، فكلها حقيقة

الكلمة للأستاذ محمد مفيد لشرح السؤال.

المستشار السيد محمد المفيد:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

أخوتي، إخواني المستشارون المحترمون،

إن الخطأ الطبي الذي غالبا ما يكون سببا في إزهاق الأرواح والإعاقات المختلفة، أصبح اليوم أكثر من ذي قبل يفرض علينا تحديد العلاقة والمسؤولية بين المريض والطبيب والمصحات والمستشفيات، وذلك عن طريق تشريعات مفصلة، توضح العلاقة بين كل الأطراف وتضمن الحقوق وتحدد الواجبات، مع العلم أن للمريض حقوق، كحق العلاج وحق الحياة، والتي يجب أن تكون مضمونة وبشكل إنساني، بعيدة كل البعد عن الربح السريع والأعذار الواهية.

السيدة الوزيرة،

إن الاجتهادات القضائية في جبر ضرر المتقاضين نتيجة الخطأ الطبي تبقى محدودة نتيجة الفراغ التشريعي، بحيث تبقى حياة المواطنين في ظل ما هو معمول به اليوم بمثابة مواد تجارية عادية، تخضع لمنطق التجارة، بعيدة عن الإنسانية والأخلاق النبيلة.

إننا نعلم جيدا أن مثل هذا الموضوع لا يمكن احتواؤه في هذا الحيز من الزمن، بل ما نتوخاه هو التحسيس بضرورة التعجيل بإصلاح هذا الوضع، نظرا لما خلفه ويخلفه من مآسي على الأسر والمواطنين والمجتمع.

لذا، نسانئكم، السيدة الوزيرة المحترمة، عن برنامج وزارتك في إيقاف هذا التزيف، وما هي التدابير الاستعجالية التي ستتخذونها لتنظيم هذه العلاقة المتعددة الأبعاد في إطار قانوني يحل كل التراكبات؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة لك الكلمة للإجابة عن السؤال.

السيدة وزيرة الصحة:

السيد الرئيس،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارون،

بالفعل فالأخطاء الطبية هي حقيقة واقعية، احنا متفقين معكم، ماشي زيف، ولكن حقيقة واقعية، تستوجب من جميعا مواجعتها، وتشير جدلا واسعا وذلك في كل الدول حتى المتقدمة منها. وكما تعلمون فإن الالتزام الذي يربط الطبيب بالمريض هو التزام ببذل عناية وليس بتحقيق نتيجة.

والقانون المغربي من جهته يربط هذه المسؤولية بتوافر عنصر الخطأ

ناهيك، السيدة الوزيرة، كذلك عن المستوصفات القروية التي تفتقر لأدنى شروط العلاج، ناهيك عن الموارد البشرية، الموارد البشرية والعنصر الطبي يفتقر تماما، كنتلقى مستوصف في العالم القروي كيتواجد به ممرض واحد، كيحي مرة في الأسبوع.

وهذا المستوصفات تتواجد في الوسط ديال الجماعات وفي الوسط ديال السواوير، إلا أن هاذ المواطنين يفرض عليهم باش يلجؤوا للمستشفى العمومي عوض أن يلتجئوا فقط إلى المستوصفات المتواجدة بقرهم والوزارة مشكورة على هذا، إلا أنه يجب مراعاة التجهيزات في هذه المستوصفات، وكذلك مراعاة العنصر البشري اللي غيمكن يقوم بالعلاج والكشف على المواطنين. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، السيدة الوزيرة لك الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

السيدة وزيرة الصحة:

السيد المستشار، غير اللي بالنسبة للخصوصية ديال المستوصفات في العالم القروي اللي أشرتم لهم، كان عندنا اليوم لقاء مهم جدا حول مخطط عمل وطني للصحة القروية، فتم استدعاء أعضاء اللجنة الاجتماعية للغرفتين ورؤساء الجهات وفعاليات ديال المجتمع المدني، وبطبيعة الحال القطاع العام والقطاع الخاص، احنا كنا وضعنا إستراتيجية ولكن يجب أن نبلورها أكثر ونعطيوها أكثر إمكانيات.

فهذا الإستراتيجية الآن هي جاهزة، وكما تعلمون نحن قبل آخر هذه السنة بتعليمات سامية سيتم تعميم نظام المساعدة الطبية بالنسبة للمعوزين، فيجب علينا أن نكون جاهزين بكل المقاييس، لا بالنسبة للموارد البشرية ولا بالنسبة لكل الاختلالات اللي خصها تعالج اللي ذكرتها.

وهاذ برنامج العمل ديال العالم القروي راه فيه عدة مزايا ولا يعتمد فقط على المركز الصحي، ولكن خصو يعتمد على أشياء أخرى، من ضمنها الفرق المتنقلة، كانت بالنسبة للأمومة والطفولة أو لا كانت بالنسبة للتخصصات، لأن ابغينا حتى التخصصات حتى هما يمشيو ويصلوا للمريض في العالم القروي.

إذن كل هذه الإشكاليات الآن، واليوم الدراسي مازال مستمر واللي غادي يخرج بتوصيات مهمة لمعالجة كل هذه الإشكاليات، وباش يكون عندنا واحد برنامج عمل خاص بالعالم القروي باش نعطيو أجوبة اللي تتكون أجوبة ملائمة للعالم القروي.

السيد رئيس الجلسة:

موضوع الخطأ الطبي الذي طرحه السادة المستشارين : حسن عوكاشا، عبد المالك لعرج، محمد البكوري، محمد عدال، محمد المفيد.

الأخطاء الطبية في غياب هاذ القوانين الجريئة والقوانين اللي خصها تكون واضحة.

بالنسبة للخطأ الطبي، يوضع، كما قلت السيدة الوزيرة، ضمن خانة المسؤولية التصيرية، هنا يصعب مع الأسف، لأنه الأخطاء الطبية كتصعب في ظل واحد التضامن ديال الأطباء أولا، هنا هذه مسؤولية خص الوزارة تشوف كيفاش تدير لها الحل ديالها.

هناك مشكل ثاني، هو المصحات التي أصبحت متهاكة، الأجهزة ديالها متهاكة، نعطيك مثال، السيدة الوزيرة، السيد دخل لمصحة خاصة باش يدير عملية على القلب، وأثناء العملية اقطع الكهراء ديال المصحة ومات، لمن المسؤولية؟ لمن غادي نحملو المسؤولية؟ واش للإدارة ديال (La RADEEF) ولا الماء ولا للطبيب ولا للتجهيزات ولا؟ إذن هنا كيخص مراقبة وتكون مراقبة صارمة بالنسبة لهاذ المصحات اللي أصبحت متهاكة في التجهيزات ديالها وفي الآليات ديالها.

بالنسبة للاجتهادات القضائية، الآن كنشوفو اجتهادات متباينة في غياب واحد القضاء متخصص، خص القضاء يكون متخصص في هاذ الباب هذا، يعني قضاء اللي كيتخصص في هاذ الموضوع ديال الأخطاء الطبية.

إذن اللي تنطلبو منكم، السيدة الوزيرة، هو إعطاءنا المزيد من الضمانات في القوانين التي تسهرون على تحينها الآن، وهاذ الشي راه احنا متبعينو، السيدة الوزيرة، لحماية أرواح المواطنين والمواطنات. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، لك الكلمة السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الصحة:

غير إضافة بسيطة، ربما أغفلت أن أقول في مداخلتى الأولى على أننا نقوم الآن دوريا بمراقبة هاذ المصحات، وخص الآن، احنا تشوفو في نطاق مراجعة القانون ديال مزاوله الطب كيفاش أنها تكون هاذ المراقبة أكثر مرونة، لأن الآن خصنا ندوزو عن الأمانة العامة للحكومة وعن هيئة الأطباء ويعني وباش تغلق وباش تعاقب، يعني المسطرة هي جد معقدة وخصنا نسهلها بالنسبة لوزارة الصحة، اللي على عاتقها هاذ المهمة ديال المراقبة وديال الجزء اللي تيتربوا على مثل هاذ الخروقات اللي هي غير، يعني كايين أشياء، بطبيعة الحال كايين الإهمال وأشياء اللي هي غير مقبولة، مثل المثال اللي اعطيتو، وكايين أشياء اللي هي حقيقة ما تترجعش دائما للطبيب، هو صحيح كايين هناك أخطاء طبية، كايين هناك قدر الله، ولكن ما نساوش كذلك كم من حياة كذلك تنقد على يد الطبيب.

إذن خص المساءلة تكون في محلها، وعندكم الحق الآن راه هذا ورش اللي خصنا نكب لو جميعا وتعبأ لو، ثم كهيئة تشريعية، وزارة العدل لأن

والضرر والعلاقة السببية ما بين الخطأ والضرر، إذ لا يمكن مساءلة الطبيب أو تحميله أي تعويض إلا إذا تبث في حقه خطأ معين تسبب في إلحاق الضرر للمريض.

وعلى هذا الأساس، أسند المشرع أمر الفصل في المنازعات الخاصة بالأخطاء الطبية لجهاز القضاء حتى يطبعها الحياد والتجرد في تحديد المسؤوليات، بناء على الخبرة التي تسند لخبراء محلفين وأكفاء.

من جهة أخرى، وتفعيلا للنظام الداخلي للمستشفيات، اللي عاد غادي يدخل حيز التطبيق خلال آخر هاذ الشهر أو أوائل الشهر المقبل إن شاء الله، فهناك وضع حق الإخبار، إذن خصك تخبر من قبل المريض بالعملية اللي غادي يجربها والأخطار اللي غادي يتعرض لها، احنا نتعرفو في البلدان في أوروبا، راه قبل أي عملية ديال التخدير وإلا أننا الواحد يطلع على واحد الورقة اللي تينبها على الأخطار، وتخصيو عليها قبل ما الواحد يدخل لقاء العمليات لتفادي أي خطأ من الأخطاء.

الي ابغينا نقولو على أنه عندكم الحق بأنه مازال نحن لهاذ المسؤولية، لا الاجتهاد القضائي ولا القانون المغربي في هذا الشأن مازال في بدايته، ويجب علينا أن نغلق النقاش لنشرح لحماية، ما شي فقط المريض ولكن كذلك الطبيب، خصنا نحملو المريض والطبيب من هذه الخطأ، لأن بعض المرات بطبيعة الحال راه الأعمار بيد الله وتكون الطبيب راه عمل كل ما يمكن عليه أنه باش ينقذ حياة وما تبتكشش، إذن خصنا نحملو الطبيب ونحميو المريض اللي حتى هو غادي يتضرر من الخطأ الطبي.

فاللي يمكن لي نقول لكم هي أن هيئة المحامين بمدينة الدار البيضاء نظمت غير الأسبوع الماضي لقاء حول هاذ النقطة بالذات، ديال الأخطاء الطبية، اللي حضرها السيد وزير العدل مشكورا، حضرت لها كذلك، حضروا لها الهيئات ديال الهيئة الوطنية ديال الأطباء، جمعيات كذلك اللي يمثلوا الأطباء ديال القطاع الخاص، وخرجوا بتوصيات اللي خصنا، لا من جهتنا احنا كوزارة الصحة ولا وزارة العدل بدورها، أننا ناخذو هاذوك التوصيات وأنا نبدأو نشرعو ونحسسو.

كان هناك كذلك قضاة حاضرين اللي حتى هما تيمهم الأمر، إذن هذا نقاش اللي بدأ في بلادنا، واللي خاصنا نتعمقو فيه أكثر، ولكن هاذي بداية وإن شاء الله غادي يكون يعني...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، لك الكلمة السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد المفيد:

شكرا السيدة الوزيرة على جوابكم الذي يبقى في الحقيقة مسؤولا وفطريا، ولكن، السيدة الوزيرة، سؤالنا أسباب النزول ديالو تيجي على الشكل التالي:

هو وضع مقارنة جديدة من أجل إيقاف هذا النزيف، نزيف ديال

السيدة وزيرة الصحة:

السيد الرئيس،
السيدات المستشارات،
السادة المستشارون،

في البداية أود أن أشكر جزيل الشكر الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية على تضامنه وعلى كلمته الطيبة، شكرا لكم جميعا.
فبالنسبة لأقسام المستعجلات، نعرفو على أنه كايين هناك ضغط متزايد الذي تعرفه أقسام المستعجلات بكل مستشفيات المملكة بدون استثناء، حيث بلغ عدد الزوار في أواخر سنة 2009 ما يناهز تقريبا 4 مليون ديال الزائرين، أي بزيادة ديال 30% مقارنة مع سنة 2007. كما انتقل هذا العدد سنة 2010 إلى 4 مليون ونصف، أي بزيادة ديال 6% مقارنة كذلك مع سنة 2009.

إذن تشوفو على أنه سنة بعد سنة، يتزايد عدد الوافدين إلى أقسام المستعجلات، مما يجعل أن هذه المستعجلات تعرف واحد الضغط كبير، وهذا بالطبع ناتج كذلك عن العديد من الأنشطة التي أنجزت داخل هذه المصالح.

وبغيت نقول لكم كذلك على أنه في إطار مخطط العمل ديال وزارة الصحة اللي تطرقنا لو هذا اليوم بخصوص الصحة القروية، غادي ندخلو خدمات جديدة حتى في المراكز الصحية القروية، واللي غادي ندخلو فيها بعض حالات الاستعجال، كايين بعض حالات الاستعجال التي لا تحث على المريض أنه خصو يهبط من الجبل حتى للسيطار، ولا قدر الله يمكن ما يوصلش، أولا ما عندوش الإمكانيات، إذن كايين هناك جيل جديد ديال الخدمات، معلوم ماشي كلها، لأن ماشي سبيطار هو مركز صحي، ولكن نعطيكم مثال ديال مرض الربو اللي الواحد كيتخفق وما عندوش الأوكسجين، ومع العلم على أن هذا المرض لا يتكفل به داخل المركز الصحي، مع العلم على أن العلاجات الأولية اللي يمكن لو تنفسو بالأوكسجين وبالأدوية إلخ... خاصها تكون متوفرة داخل المركز الصحي، إذن مجال هذا مثال من بين أمثلة متعددة اللي غادي ندخلوها في المراكز الصحية، واللي غادي تزيد تنقص الضغط على المستعجلات ديال المستشفيات.

إذن كايين هناك عدة إجراءات اللي تتطلبها الحكامة، اللي شملتها أولا عملية الاستقبال، اللي عرفت تنظيم عبر وحدات الاستقبال، اللي قررنا مسارين للحالات الاستعجالية الطارئة: المسار الأحمر والأخضر، توفير الأدوية والمستلزمات الطبية بهذه المصالح مع وضع لائحة الأدوية الحيوية، والإعلان عنها ليطلع عليها المرتفقون عند دخولهم المستشفى، باش حتى شي واحد ما يقول لهم سير اشري ذاك الدوا أو لا خالص ذاك الدوا، ذاك الدوا خصو يتوفر، وبغيت نسجل على أنه الآن كايين الأدوية الكافية الحيوية داخل قسم المستعجلات.

تيرجع لها كذلك القوانين الجنائية والمدنية اللي خاص تضيف هاذ المسألة ديال الأخطاء الطبية، ووزارة الصحة بحكم وصيتها على هاذ القطاع.
وشكرا لكم على هاذ السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الأخير الموجه للسيدة وزيرة الصحة موضوعه أقسام المستعجلات، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد محمد يراعه السباعي:

السيد الرئيس،
السيدة والسيدان الوزيران،
الزميلات والزملاء،
السلام عليكم،

سؤالي موجه إلى السيدة ياسمينه بادو وزيرة الصحة، قبل أن نوجه لكم السؤال، السيدة الوزيرة المحترمة، لا بد أن نعبر لكم عن تضامننا المطلق ضد الحملات الدينية التي تستهدف عائلة وطنية عريقة في تاريخها الموسوم برفعة الأخلاق، تلك الأخلاق التي أهلتكم لتحظوا بثقة المواطنين والمواطنین عن جدارة واستحقاق، لأنهم يعرفون معدنكم الطيب، ونقول معك "ربنا لا تؤاخذنا بما فعل السفهاء منا".

السيد الوزيرة،

تعرف أقسام المستعجلات بالمستشفيات العمومية نقصا ملحوظا فيما يخص الموارد البشرية والتجهيزات الطبية مقارنة مع العدد الهائل الذي يتوافد عليها من المرضى، وخاصة القسم الخاص بالأطفال الذي هو في حاجة ملحة لمراجعة التنظيم به، واختصاصات المصالح اللا ممركرة تحت وصاية المديریات لتصبح عامة حتى تغطي كافة جهات المملكة، مع تعزيز بنيات الاستقبال بالمؤسسات العمومية الصحية عبر إصلاح المراكز المتواجدة وإحداث وحدات جديدة، مع التركيز على المناطق التي تعاني من خصاص كبير في هذا المجال.

لنا، نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة:

أولا، ما هي التدابير التي تنوي الوزارة اتخاذها من أجل الرفع من مستوى الخدمات بأقسام المستعجلات وإقرار مبادئ الحكامة الجيدة في مجال تدبير الوحدات الصحية وتحسين ظروف الاستقبال عبر اعتماد طرق تدييرية جديدة وتفعيل آليات التتبع المستمر وتقنين الأداء من أجل ضمان مستوى إنجاز الأهداف المحددة لكل وحدة، وتحديد أي خلل محتمل حتى يتم تصحيحه في التوقيت المناسب؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيدة الوزيرة لك الكلمة.

أن الحراسة والإلزامية الآن يؤدي عنها، ولكن يبقى حقيقة التعويض ضئيل. والآن في إطار الحوار القطاعي، تنشوفو في هذا الإطار كيفاش نرفعو، أولا، هاذ التعويض ديال الإلزامية والحراسة، كذلك أننا نعمموه لأن كايين هناك فئات اللي ما تدجماتش في ذاك المرسوم الأولي ديال الاستفادة من الحراسة والإلزامية.

كايين الآن القانون الداخلي ديال المستشفى اللي غادي يدخل في حيز التطبيق، واللي حتى هو فيه تعويضات جديدة عن المسؤولية، لأنه تيكون مسؤول على قسم المستعجلات، وما أدراك ما هو المستعجلات، وما تيكون عندك حتى شي تعويض إضافي أو لا شي تحفيز، هذا غير مثال، كايين هناك عدة تعويضات.

وهناك مع النقابات، نحن نناقش الآن تحسين التعويضات اللي كايينة وإحداث تعويضات جديدة محفزة للأطباء والمرضين والعاملين بالقطاع ديال الصحة بصفة عامة، وتعرفوا على أن كايين هناك اقتراح ديال الحكومة لإعطاء واحد التحفيز بالنسبة لمن سيعمل في المناطق النائية.

بالنسبة لمستشفى أرفود، تتعرفوا على أنه كانت هناك زيارة ملكية، وأنداك كان سأل صاحب الجلالة عن هذا المستشفى، والترمنا على أنه غادي يتم الترميم ديالو بقاعات ديال العمليات وإضافة مرافق لتأهيله وباش يرجع حقيقة مستشفى محلي.

ما عنديش التاريخ، أنا بالنسبة لي واللي على بالي هو أن الصفقة راها دازت، وراه غادي يبدأ الأشغال عن قريب، لأن هو مسجل، كان مسجل بعدا في ذاك السنة بالنسبة للدراسة، إذن هو مسجل هاذ السنة باش تبدأ الأشغال، إذن احنا عاد في بداية السنة المالية، إذن راه تيتطلب الوقت باش يوصلوا الاعتمادات وتبنيو، أما أرفود راه هي من ضمن المستشفيات اللي عاطينها الأولوية. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيدة الوزيرة على المساهمة.

ننتقل إلى السؤال الآني الموجه إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني حول تكريس مفهوم الجهوية في التشغيل، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الرحيم العلافي، عبد الحميد السعداوي، سعيد أرزيقي، محمد الكبوري، شعيب حميدوش.

الكلمة للحاج عبد الرحيم العلافي.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

كان بودنا أن نطرح في بداية هذه الجلسة إلى إحاطة المجلس علما حول

شكرا، سوف أكمل في التعقيب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الفريق الاستقلالي لكم الكلمة في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد بلحسان:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

نحن لا ننكر الجهود الجبارة التي تقوم بها وزارتك في قطاع الصحة، ولكن، السيدة الوزيرة، عندنا بعض المقترحات إلى ابغينا باش هاذوك المستعجلات يمكن لها تكون في المستوى المطلوب ديال الشعب المغربي.

إذا ابغينا، السيدة الوزيرة، باش المستعجلات خصنا هاذوك الأطباء والأطر والمرضين خصهم واحد التحفيزات، التحفيزات على الأقل تكون عندهم واحد المسائل إضافية، إما إغراءات ولا الزيادة في الأجور، مثلا هذاك اللي في الاستعجلات تخدم مثلا بالليل، تعويضات عن الساعات الإضافية، ماشي كقولو لو غادي تخدم بالليل في المستعجلات وسير واحد 24 ساعة ما تخدمشاي، هو راه خصو ما يخدم، خصو ما يدخل.

لهذا، السيدة الوزيرة، احنا باش يمكن للمستعجلات تخدم في واحد المستوى خاص لا بد من التحفيزات لهذوك الأطر. وبالمناسبة نشكر الأطر العاملين في القطاع ديال الصحة، وبالخصوص في المناطق النائية، لأن، السيدة الوزيرة، هاذوك الأطر والأطباء اللي كيخدموا في المناطق النائية راه خصهم تحفيزات، بحال الناس ديال التعليم اللي ملي كييعينهم في مناطق نائية كييريدوهم واحد الأجرة إضافية، حتى هاذ الأطر ابغيناكم باش تعطيوهم هاذ الامتيازات.

ثانيا، السيدة الوزيرة، عندنا بعض الأقاليم اللي كيعيشوا واحد الأزمة، لا في الأطر، وهم مثلا الأقاليم ديال الراشيدية ووارزازات وفكيك وزاكرة، راه بعض الأطباء كيتعينوا ولكن ما تيلتحقوش لأنه ما عندهم تحفيزات.

ثالثا، السيدة الوزيرة، بغيت نسولكم على المستشفى ديال أرفود، اللي تقريبا هاذي واحد السنين والاعتادات موجودة، ولكن الصفقة ما دازتشاي، بغينا الله يجازيكم بخير باش تسرعوا لنا به، لأنه سكان المنطقة راهم محتاجين ليه. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، السيدة الوزيرة لك الكلمة من أجل التعقيب.

السيدة وزيرة الصحة:

غير بالنسبة للتحفيزات، في إطار الحوار الاجتماعي اللي راجح الآن مع الحكومة، كايين هناك على الهامش حوار قطاعي مع النقابات، كتعرفوا على

المكتب الشريف للفوسفاط، فهي من اختصاصات وزارة الطاقة والمعادن، ويمكن الدعوة إلى اجتماع خاص للجنة المختصة وتدارس الموضوع من كل جوانبه، ولكن حسب المعطيات التي توصلنا إليها فهناك مئات من الطلبات، بل أقول الآلاف التي توصل بها المكتب الشريف للفوسفاط. المكتب الشريف للفوسفاط استجاب لبعضها، والبعض يقول بأنه يجري دراستها حسب الحاجيات التي عندو.

اللي يجب التأكيد، بالفعل المكتب الشريف للفوسفاط أطلق إستراتيجية جد مهمة في العشر سنوات المقبلة، واللي كتوخى تطوير هذا القطاع ببلادنا، ويمكن في عدة محاور، من ضمنها خريكة، من ضمنها كذلك منطقة الجرف الأصفر، التي ستعرف تعزيز وإحداث بنايات أساسية اللي غادي تخلف العديد من مناصب الشغل بهذه المنطقة.

كيبقى نشير لواحد النقطة، السيد المستشار المحترم، في الاختصاصات اللي تتولاها وزارة التشغيل - كما في علمكم - هناك قمنا بدراسات هجومية استشرافية حول حاجيات الجهات في بعض القطاعات المعنية، لم تشمل للأسف المكتب الشريف للفوسفاط، ولكن في القطاعات الخاصة الأخرى. اليوم تتوفر جهتمكم، سنة 2010-2011 حسب آخر دراسة بالنسبة للجهة، على 8043 منصب شغل، اللي المفروض تأهيل واحد المجموعة من الكفاءات فيها من طرف الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

نشكركم السيد الوزير على عناصر الجواب، إلا أنني أؤكد على مسألة أساسية وهي لجوء المكتب الشريف للفوسفاط والشركات المتعاقدة معه على جلب اليد العاملة من خارج الإقليم، في الوقت الذي يعانون فيه أبناء المنطقة من البطالة، بعدما سلبت أراضيهم التي كانوا يشتغلون فيها هم وآباؤهم. كما أن لجوء المكتب المذكور إلى إعادة تشغيل المتقاعدين يجد من امتصاص أفواج الشباب.

السيد الوزير، دابا المكتب الشريف للفوسفاط راه أصبح مع هاذوك الشركات تخدموا المتقاعدين وتخليبو الشباب، وأشنو هي الحجة دياهم الكافية؟ وهو يقول هاذوك الناس الأولين راه عندهم تجربة، معنى هاذ الآخرين راه بمشيو يموتوا ما عندهم خدمة.

كما أن لجوء المكتب المذكور إلى إعادة تشغيل المتقاعدين يجد من امتصاص أفواج الشباب العاطل الذين هم الآن في اعتصام مفتوح مطالبين بحوار مفتوح وجدي مع المسؤول الأول للمكتب الشريف للفوسفاط.

وبالنسبة، نشيد بالمجهودات التي تقوم بها السلطات المحلية، وعلى رأسهم السيد عامل إقليم خريكة ورجال الأمن والدرك الملكي، على ما

معاناة المواطنين بإقليم خريكة مع المكتب الشريف للفوسفاط، إلا أنه يبرمجتنا لهذا السؤال، وهو نفس موضوع الإحاطة، فضلنا طرح السؤال حتى نتلقى جوابا من الحكومة.

إن إقليم خريكة أغناه الله بمادة الفوسفاط، ووقع اقتناء الأراضي بأثمان رمزية من طرف المكتب الشريف للفوسفاط، وهو ملك لكل المغاربة، إلا أن أبناء هذا الإقليم، وخاصة سكان حطان والمفاسيس وأولاد عزوز وأولاد البيوت بخريكة، يعانون من البطالة لعدم اشتغالهم بالأسبقية بهذا المجمع حسب قانون الصفقات الذي يرمه المكتب الشريف للفوسفاط مع مختلف المقاولين، وكذلك عدم احترام الفصل السادس من النظام الداخلي للمكتب، الذي ينص على أن الأسبقية للتشغيل تعطى لأبناء المنطقة وأبناء المتقاعدين والأرامل.

سيدي الرئيس المحترم،

الكل يعرف ما وقع في الأسابيع الأخيرة بمدينة خريكة فيما يخص مطالبة الشباب بالتشغيل.

السيد الوزير،

نبلغكم أن شباب إقليم خريكة أصبحوا كلهم يدافعون على هذا الحق المكتسب، ونطلب منكم أن تعلموا لنا ولسكان المنطقة الذين يتابعون الآن عبر الشاشة أسئلتنا وأجوبة الحكومة على مدى عزمكم لمعالجة هذا الموضوع وإيجاد حلول عاجلة لمشكلة البطالة بالمنطقة التي كنا نعتبرها أغنى منطقة، ولكن الآن أصبحنا نلاحظ أنها أفقر منطقة لكثرة شبابها العاطلين. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيد وزير التشغيل والتكوين المهني للإجابة على السؤال، تفضلوا السيد الوزير.

السيد جمال أغماني، وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد المستشار المحترم على طرحه لهذا السؤال، اللي كان عنوانه هو مفهوم الجهوية في التشغيل، وهو سؤال إذا اخذناه بمفهوم الجهوية كياتي في واحد الظرفية جد مهمة، المغرب مقبل على إصلاحات دستورية جد مهمة لوضع القطار على السكة فيما يخص الجهوية الموسعة التي سنتصبح - إن شاء الله - قائمة للاستجابة للحاجيات الخاصة بكل جهة على حدة.

كما تعرفون، وجمتم لنا سؤال في هذا الموضوع وتطرحون فيه - كما جاء في تدخلكم - إشكالية البطالة في منطقة معينة. شخصيا أتفهم جيدا مطامح ومطالب الشباب الذين يطالبون بحقهم في الشغل والحصول على الشغل اللائق، تعلق الأمر بالمكتب الشريف للفوسفاط أو في جهة أخرى.

وفي هذا الصدد، يمكن لدراسة الموضوع بكل جوانبه وحسب المعطيات التي توفرت لدينا، رغم أننا لا تتوفر - حسب القانون - على وصاية على

استفحالا وسوءا عندما تقترن البطالة بفئة الكفاءات وحاملي الشهادات في العديد من الميادين التي تعاني فيها الدولة من خصاص كبير، كفئة المهندسين والأطباء ورجال التعليم وغيرهم من المجالات الأخرى.

وللأسف، السيد الوزير، فإن الحكومة مازالت تتعامل مع بطالة الكفاءات والأطر وفق منطق ترقيعي وارتجالي، يخضع للضغط أكثر مما يخضع للحاجيات الحقيقية للمجتمع.

وفي هذا الإطار، نظن أن تغيير المناهج الدراسية وافتتاح الجامعات المغربية على محيطها السوسيو اقتصادي هو الكفيل بمعالجة هذه الظاهرة، والإسهام في تكوين نخب أكثر انخراطا في سوق الشغل ومتطلبات الظرفية الاقتصادية.

فلكل هذه الاعتبارات، فإننا في فريقنا نسألكم عن منظور الحكومة في المستقبل القريب، المتوسط والبعيد، في محاربة البطالة وتشغيل الكفاءات، وهل هناك برنامج واضح المعالم للإجابة عن متطلبات وحاجيات هذه الكفاءات الوطنية؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للإخوان في فريق الأصالة والمعاصرة على طرحهم لهذا السؤال، والمقاربة التي طرحتموها والتي أتفق معك جملة وتفصيلا، أي افتتاح الجامعة وكل مؤسسات التكوين على المحيط الاقتصادي والاجتماعي، لأن هو أحد المداخر لمعالجة إشكالية عدم الملاءمة.

إشكالية عدم الملاءمة لن تحل إشكالية البطالة، يجب الإشارة، السيد المستشار المحترم، أن اليوم بلادنا دخلت في مرحلة تحول ديمغرافي كبير جدا، هذا التحول الديمغرافي انطلق عمليا ابتداء من سنة 2011 وسيستند إلى سنة 2015-2016، حيث يتم مضاعفة عدد الشباب أو الوافدين على سوق الشغل بواحد الوتيرة أكبر.

هاذ التحول الديمغرافي غادي يتطلب من الاقتصاد الوطني، وعليه أن يخلق مناصب شغل أكبر من العدد، لهذا كانت المعالجة التي كان جانب فيها، إذا ابغينا تسميوه، وضع واحد المجموعة من المخططات القطاعية الإستراتيجية، عديدة لا مجال لذكرها، منها المخطط ديال (émergence)، منها المخطط في مجال السياحة، منها في مجال الطاقات الشمسية، وغيرها من المخططات، والتي تقتضي كفاءات، وفي هذه الكفاءات حتى في المقاربة التي بدينا كهبوها في وزارة التشغيل والتكوين المهني على وجه الخصوص لمواكبة مجموعة من القطاعات، بدأنا تجربة جد ممتعة هي ديال خلق مؤسسات

يقومون به من مجهودات لضبط الأمن بالمنطقة.

وقد سبق لنا في الفريق الحركي أن وضعنا أسئلة بخصوص معاناة سكان إقليم خريبكة مع المكتب الشريف للفوسفاط، وتلقينا وعدا من طرف الحكومة في شخص السيدة وزيرة الطاقة والمعادن بالقيام بزيارة ميدانية للمنطقة، منذ شهر 6/ 2010 المنصرم، للوقوف على الأضرار البيئية التي يخلفها المكتب الشريف للفوسفاط، إلا أنه، السيد الوزير، هاذي 10 أشهر مضت واحنا باقيين تنتسناو في هاذ الزيارة التي لم تحقق، كما أننا ذكرناها عدة مرات شفويا وكتابيا، ومواطنو هذا الإقليم دائما يسألون عن هذه الزيارة.

وفي الأخير أقول "حسبي الله ونعم الوكيل"، اللهم إني بلغت، اللهم إني بلغت.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، السيد الوزير لكم الكلمة للإجابة عن السؤال.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

جاء في تدخلكم أو تعقيبكم، السيد المستشار المحترم، تشغيل المتقاعدين أظن.

يجب الإشارة في الاختصاصات التي عندنا في وزارة التشغيل والتكوين المهني، القانون ومدونة الشغل واضحة، لا يمكن تشغيل أي متقاعد تجاوز سن الستين بدون رخصة من وزارة التشغيل والتكوين المهني.

أكد هناك اليوم نقاش حول سن التقاعد في بلادنا، ولكن القانون اليوم المعمول به هو ضرورة رخصة، وزارة التشغيل لم يسبق لها أن أعطت أية رخصة في مجال التمديد للمتقاعدين في القطاع الذي ذكرتم.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الموالي، موضوعه معضلة بطالة الكفاءات والآليات المعتمدة لمعالجتها، المطروح من طرف فريق الأصالة والمعاصرة، فليفضل أحد السادة المستشارين لشرح السؤال.

المستشار السيد عبد اللطيف اسطمبولي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني، تعتبر ظاهرة البطالة من المعضلات الهيكلية التي أضحت يعرفها الواقع المغربي، بل إن الأمر يزداد

المسألة سبق لي أن أشرت في الإحاطة الأسبوع المنصرم، وشوحتها بعض الجرائد الوطنية سامحها الله. أنا لما تكلمت على تشغيل حملة الشهادات العليا واعتبرتها أمر إيجابي، وبالمناسبة نهى شبابنا لأن هادي ما شي منة ديال الحكومة ولكن نتاج لكفاحهم ونضالهم المشروع، ولكن الموضوع فيه قضية خطيرة جدا، وأنا سميتها بأن الحكومة، وأستسمحكم على التعبير، ربما أتمنى نكون غلط، ربما فنتحت باب جهنم على المغرب، لما خرج السيد الوزير الناطق باسم الحكومة وتعلن بافتخار بأن الحكومة قررت بأن توظف بشكل مباشر حملة الشهادات العليا.

طيب، هاذ الألوفا ديال شبابنا اللي عندهم تطلعات ومطالب مشروعة ديال التشغيل، واليوم يتوافدون على العائلات وعلى الوزارات وعلى الولايات واللي كيحطوا الملفات ديال التشغيل، حملة الإجازات وما أقل من الإجازة، كيف ستتعامل الحكومة معهم؟

لأن أخطر شيء، السيد الوزير، هو أن تعطي للشباب أملا قد يتخر وقد يتحول إلى وهم، وهذا لا قدر الله سيسبب في نكسة وفي خيبة آمال كبيرة، لذلك دقنا ناقوس الخطر، وقلنا للحكومة كفى من التعامل بأسلوب سياسي، ويجب أن نقول الحقيقة للشعب المغربي ولشبابه، ملي كنخرجو اليوم كقولو حملة الشهادات العليا توظيف مباشر، هذا شيء إيجابي ونهني الحكومة ونهني شبابنا، ولكن ما مصير الألوفا من الشباب؟

أعتقد بأننا يجب أن نلتزم...

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس، قدمت حول مبادرة إنعاش التشغيل، اللي يمكن لي نقول وسبق لنا أن أكدنا على هذا، اعتمدت سنة 2005 بلادنا على ثلاث مبادرات أساسية ديال التشغيل: برنامج تأهيل، برنامج مقاولتي، وبرنامج إدماج. هاذ الثلاث برامج هي ديال السياسة الإرادية ديال التشغيل، اللي كنبولي التدبير ديالها الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات.

برنامج إدماج، اليوم إلى حدود نهاية سنة 2010 حقق 228 ألف إدماج، ساهم في إدماج الشباب الذين استفادوا من عقد التدريب، ولقينا 65% فيهم كقتيم مدججين نهائيا داخل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وأصبح مصرح بهم، وساهم كذلك في الاستجابة لحاجيات المقاولات وتنافسيتها، حتى هو عنصر أساسي.

برنامج تأهيل اللي كان لمواكبة حاجيات المقاولات، خاصة في القطاعات

التكوين مع التدبير ديالها من طرف المهنيين أنفسهم، ذلك ما كان مع شركة رونو. اليوم المعهد الذي افتتحناه في طنجة، في ملوسة، المهنيين ديال رونو هما اللي كيكونوا داخل المعهد اللي ساهمت الدولة في تمويله، بمراقبة -بطبيعة الحال- الدولة.

كذلك في قطاع الطيران، نفس الشيء مع الجمعية المهنية ديال صناعة الطائرات أو المهن ديال الطائرات، نفس الشيء في ميدان صناعة السيارات في ثلاث معاهد اللي تعرفوهم البار البيضاء وطنجة والقنيطرة، نفس الطريقة ديال التدبير حسب الحاجيات ديال المقاولات نفسها.

إذن في هاذ المقاربة يمكن أتفق معك، أكيد هناك الجانب الآخر ديال الرفع من مستويات النمو، غير اللي نبغي نشير له، جاء في سؤالكم، شوية ديال المهندسين والأطباء، لا أعتقد، بل هناك خصاص في المغرب، فيما يخص الأطباء وما يخص المهندسين، وكل المؤشرات أو الحاجيات ديال السوق تبرز أن هناك حاجيات في هذا المجال، أكثر من هذا يمكن لي نقول على صعيد وزارة التشغيل لوحدها بحثت على 10 أطباء للشغل لم أجدهم في سوق الشغل.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة فريق الأصالة والمعاصرة، لكم الكلمة .

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

شكرا السيد الرئيس، شكرا كذلك للسيد الوزير المحترم.

أنا مقتنع تماما بأن السؤال يتعلق بمعضلة كبيرة وإشكالية في غاية التعقيد ويلزمها الكثير من الوقت للإحاطة بكل جوانبها.

ولكن اسمحو لي، السيد الوزير المحترم، من باب التفاعل مع الجواب اللي قدمتموه، أن أبدي بعض الملاحظات:

أولا، هناك ملاحظة، ت يظهر لي بأنه لا بد ما نشيرو لها، تتعلق بالشكوك التي تحوم حول دقة ومصدقية الإحصائيات الرسمية التي تعلنها الحكومة فيما يتعلق بالبطالة عموما، فنسبة البطالة المعلنة اللي هي 9% تستثني من جملة ما تستثنيه فئات عريضة من العمال الموسمين، خاصة الذين يشتغلون في النشاط الفلاحي، كذلك أبناء الفلاحين وزوجاتهم ما كيمش احتسابهم ضمن العاطلين.

لا بد أن نشير كذلك، وأظن أنه ربما جاء الوقت للقيام بتقييم هادئ وبعيد عن كذا، اللي كيتعلق بمحدودية النتائج اللي حققها البرامج الحكومية في مجال إنعاش الشغل، بحال برنامج إدماج، برنامج تأهيل، وحتى برنامج مقاولتي اللي علقت عليه فئة عريضة من الشباب آمال عريضة، أدى من جملة ما أدى إليه إلى نتائج فيها انسداد لآفاق عدد من الشباب، والضغط ديال الديون، ومتابعة الأبنك وإفلاس عدد من الشباب.

وما دام كيتكلمو، السيد الوزير، في السؤال على الآليات اللي كتعتمدها الحكومة لحل معضلة تشغيل الكفاءات، لا بد من أن أصحح واحد

النهاية ديالها، وهذا يعتبر تهرب من الترسيم ومن الأداء ديال الحقوق ديال العمال وديال المستخدمين، وهو يعتبر تحايل على مدونة الشغل، ويؤدي إلى خلق مناصب شغل هشة وغير مستقرة، بحيث يصبح العامل أو المستخدم في خطر دائم وتهديد مستمر بفقدان منصب الشغل، وهاذي ظاهرة أصبحت متداولة، وهو ما يحول دون إعطاء الشغل القيمة ديالو الحقيقية كإدماج واستقرار.

من جهة أخرى، كيتعامل عدد من المشغلين مع مسألة التمرين خارج القانون، في التمرين مبدئياً كيندرج ضمن عقد الشغل المحدود المدة، لكن اللي كيجدث هو أن التشغيل في إطار التمرين كيم بدون أجر ودون آفاق للإدماج، وهذا كيستمر العمل فيه واحد العدد من الشهور دون ما كيترب عليه الحقوق ديال المتدرب.

نسائلكم، السيد الوزير، عن التدابير اللي كتأخذوها لمعالجة هاذ الخلل وضمان الاستقرار ديال الأجراء والمستخدمين في منصب عملهم، ماعدا في الحالات الاستثنائية اللي كتتنص عليها مدونة الشغل والحيلولة دون أن يصبح الاستثناء قاعدة والعكس كذلك. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد المستشار المحترم لطرحة لهاذا السؤال، اللي كعتقد أنه عندو راهنتو، خصوصا يجب القول أن منذ إقرار مدونة الشغل تم إدخال، والمغرب صادق على الاتفاقية الدولية في المجال، ودخلت أنماط جديدة ديال التشغيل في كافة القطاعات الوطنية، مدونة الشغل اللي كانت نتاج واحد الحوار ثلاثي الأطراف، أقرت وقننت هاذ المجال.

الأصل في عقد الشغل هي أنها عقود غير محددة المدة، والاستثناء هي العقود المحددة المدة، المادة 16 ديال مدونة الشغل بشكل واضح تحدد المجالات وتضبطها، فيما يلي:

- إما إحلال أجبر محل أجبر آخر توقف عن شغله، ماعدا في حالة الإضراب، إذا كان هناك إضراب ممنوع على المقاومة أنها تلجأ إلى التشغيل المؤقت؛

- الازدياد المؤقت في نشاط المقولة؛

- إذا كان الشغل ذو طبيعة موسمية.

وتختلف مدة العقود في هذه الحالات حسب كل حالة، وحسب المبرر الذي تم بمقتضاه اللجوء إلى هذا النوع من العقود.

هناك المادة 17 ديال المدونة اللي مازال ما صدرش فيها مرسوم، تم إعداد مرسوم باش تحدد بدقة أشنو هي المجالات اللي كيم فيها اللجوء إلى هاذ التشغيل المؤقت، وننتظر باش يتعرض على الفرقاء الاجتماعيين،

التي لا تتوفر عليها على كفاءات، تقريبا 55881 مستفيد.

برنامج مقاولتي، يمكن لي نتفق معك أنه يعرف عدة صعوبات ومشاكل، أكثر من هذا، وهذا هو الإشكال اللي خصنا نفتحو فيه نقاش بكل مسؤولية، لما تضع الدولة واحد الجوانب ديال السياسة الإرادية ديال التشغيل، لا يمكن أن نتجح بدون مساهمة وتعبئة الفاعلين المحليين، الدولة سوف لن تخلق مناصب عمل في واحد المنطقة معينة، تخلق المناخ، ولكن المشاركة وكذلك تيسير سبل الاستثمار المحلي، إلى غير ذلك... مجموعة ديال الشباب كيمنا قلت كيعانيو من الأبنك، كيعانيو من كذا، وكيعانيو في بعض كذلك من الرخص على المستوى الترابي، جميع الدول في العالم تكون هناك سياسة كذلك في اختصاصات الجماعات المحلية، إلى غير ذلك...

بالنسبة للإحصائيات، ما نعتمد عليه اليوم هي إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط، ما عندناش بطبيعة الحال في التعريف ديالها تأخذ بالتعريف اللي كتعمل به منظمة العمل الدولية، اليوم كيقول 9,1% نهاية سنة 2010، مع 16,2% في حملة الشهادات، أي مستوى عالي، المعدل الدولي ديال البطالة اليوم حسب منظمة العمل الدولية هو 6,2%، تبقى التعريفات هي اللي طارحة تقطة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

نواصل مع السؤال الموجه للسيد وزير التشغيل والتكوين المهني حول عقود العمل المحددة، للمستشارين المحترمين: محمد عذاب الزغاري، عبد اللطيف أوممو، العربي خربوش، عبد الرحيم الزمزمي، حسن الغزوي. الأستاذ عذاب تفضل.

المستشار السيد محمد عذاب الزغاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات المستشارات،

الإخوان المستشارون،

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيد الوزير، في ظل الحراك الذي نعيشه في المغرب وفي ظل افتتاح الإعلام، وبشهادة من بعض الإخوان والزملاء في هذه المؤسسة المحترمة على أنه هناك حوار بين الشباب وبين المتضررين في جهاز الإعلام السمعي والمرئي، في إطار برامج، وفي إطار حوار متواصل استوقفنا واحد المعضلة اللي هي معروفة، وواحد العدد ديال القضايا نستشفها من خلال النقاش الموسع فيما يخص الشباب.

يلجأ عدد كبير من المشغلين للاستغلال المفرط لمفهوم المرونة اللي كانت جاءت بها المدونة ديال الشغل، بحيث يلجؤون إلى التشغيل بعقود عمل محددة، ولا يتم تجديد هذه العقود في الوقت ديالها، إلا بعد أيام وأسابيع من

هنا كنعرفو، السيد الوزير، أنه الدور ديالكم دور صعب بالنسبة للمراقبة، ولكن هذا لا يمنع على أنه من خلال جرد واحد العدد ديال المقاولات في بعض المدن الكبرى كيبان واحد الناذج، وفي إطار الصناعة ماشي غير في هذا، تبيان بأنه كاين خلل.

كنشوفو نفس العمال، حيث كنتجي تصقيصه يقول لك أنا راه غير مؤقت، واش غادي تبقى مؤقت حياتك كلها؟

هذا تهرب من المسؤولية اللي ما خصناش نساهمو فيه، وهناك شباب كيننكر، وناس اللي هما كيخدموا سنوات وسنوات، وهاذ الشي سمعناه في الإذاعة وسمعناه يعني بواحد الشكل غريب، لأنه الناس كتمشي، كاين اللي كيستغل ذاك (le stage) بواحد الصفة استفزازية، كيدخل اليوم واحد العشرة، ويعاود يدوز بهم واحد 3 أو 4 أشهر، وعاود يدخل آخرين وهو غادي، وما تخلص لهم حتى الأجرة.

احنا في قطاع الصناعة التقليدية، السيد الوزير، راه في إطار التمرس والتدرج راه يؤدي الواجبات لهاذوك الناس اللي كيتعلموا، اللي كخسرو عليهم مواد أولية باش نعلموهم، ولكن كنتجي شركة كبيرة عندها واحد رأس المال كبير، وكيمكن لها تدير الاستيراد والتصدير وكندير المنافسة غير الشريفة لواحد الشركة التي تؤدي القانون وتساهم في التكوين وتساهم في التعليم ديال الأجيال.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، السيد الوزير لكم الكلمة للرد.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

أنفق معك في موضوع المنافسة، هو محور أساسي اليوم مطروح في النقاش في إطار جولات الاجتماعات اللي جارية مع الشركاء الاجتماعيين، كيفية الحفاظ على المقاولات التي تحتزم التزاماتها الاجتماعية، إلى غير ذلك، وكيفية تقوية تنافسيتها، مع وجود، كيف ما سميتيه، واحد القطاع اللي هو منظم وغير منظم، كيلعب هنا وكيلعب هنا، بوضوح.

هذا يقتضي في الواقع تأهيل النسيج الاقتصادي، القانون المالي الحالي اللي صادقتو عليه ديال سنة 2011 فيه امتيازات من أجل المزيد من تأهيل المقاولات وولوجها لعالم المقاولات المنظمة، بطبيعة الحال الأنماط ديال التشغيل اليوم التي دخلت لبلادنا، والتي دخلت جميع أقطار العالم محممة، كخلق رصيد شغل، باش نكونو متفقيين عليها، لكن كاينة مقاربات عديدة في إطار احترام المتعضيات ديال القانون وتفعيل مساطره.

احنا في هذا الصدد، مثلا يمكن نقول، ركزنا عملنا على وكالة التشغيل المؤقت من أجل تأهيلها ومن أجل كذلك ضبط طرق العمل ديالها بما فيها غادي نمشيو لشركة الحراسة اللي صدر مؤخرا القرار المشترك ما بين السيد وزير الداخلية ووزير التشغيل الذي يقتضي غدا أنه الناس الذين

وانتقنا في جولة الحوار الاجتماعي أننا نعروضه عليهم باش يعطوننا رأيهم فيه. في القطاع غير الفلاحي، وهو الصناعة والتجارة إلى غير ذلك، مدة العقد القصوى في سنة واحدة قابلة للتجديد مرة واحدة.

بالنسبة للقطاع الفلاحي مدة 6 أشهر قابلة للتجديد، على أن لا تتجاوز مدة العقود المبرمة سنتين، ويصبح العقد بعد ذلك غير محدد المدة. كذلك نصت مدونة الشغل إلى إمكانية اللجوء إلى وكالات التشغيل المؤقت (l'interim)، وحددت الحالات بشكل واضح:

- إحلال أجير محل أجير آخر في حالة غيابه؛
- التزايد المؤقت لنشاط المقاول؛
- إنجاز أشغال ذات طبع موسمي؛
- إنجاز أشغال استقر العرف على عدم اللجوء فيها إلى عقد شغل غير محدد المدة بسبب طبيعة الشغل.

إذن الترسنة القانونية وضحت لنا المجالات بشكل مضبوط.

لكن على مستوى الممارسة، أنفق معك أن هناك تجاوزات تحصل بالعديد من المقاولات أو حتى من وكالات التشغيل المؤقت، علما أن وكالات التشغيل المؤقت إلى حدود اليوم كانت عندنا وكالة واحدة اللي مرخص لها، اللي عندها (l'agrément) ديال وزارة التشغيل، وبالتالي يكون عندنا إمكانيات الرقابة ديالها بنظامية منتظمة عن طريق الآليات الثلاثية ديال مراقبة التشغيل المؤقت، وسنة 2007 كانت وكالة واحدة اللي مرخص لها، اليوم وصلنا بواحد البرنامج، وصلنا ل20 مقاولات مرخص لها و5 في طور الحصول على الترخيص.

بطبيعة الحال كشكون هناك زيارات تفتيش، وزيارة المراقبة ديال جهاز تفتيش الشغل اللي كحتاجو فيه كما في علمكم العديد من الموارد البشرية حتى يمكن يقوم بدوره كاملا في هذا المجال.

في هاذ المجال، يمكن نقول بالنسبة لسنة 2010 تقريبا واحد 13 محضر ديال المخالفات التي حررت ضد مقاولات لم تحتزم النصوص القانونية.

السيد رئيس الجلسة:

الأستاذ عدا ب الزغاري.

المستشار السيد عدا ب:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير على الإجابات ديالكم الواضحة والمفصلة.

أتم، السيد الوزير، كنعرفوا بأنه من خلال عدم تطبيق القانون في إطار هذه العقود تيكون هناك واحد الحيف، مقاولات تؤدي واجباتها، ترسم عملها في وقتهم، مع مقاولات تستعمل هذا الأسلوب، ونفس العمال تتكون عندهم هاذيك البطاقة المؤقتة لعدة سنوات، وهاذ الشي لمسناه. هناك تيكون واحد الحيف ما بين مقاولات تحتزم القانون وما بين مقاولات تتحايل على القانون.

للصناعة التقليدية.

فبالنسبة لنا، السيد الوزير، هاذو اللي ما كيحترموش الحد الأدنى للأجر كيضروا حتى بالمقاولات، الآن الاتحاد العام كما تتبتم، السيد الوزير، لمقاولات المغرب خلال الحوار الجاري هو نفسه يشتكى من القطاع غير المهيكل، لأنه مشكل ديال وحدة المنافسة.

كذلك هاذو اللي ما كيحترموش الحد الأدنى للأجر، ما كيستافدوش العمال من التغطية الصحية لأنه ما كيتصرحش بهم في الضمان الاجتماعي أو ما تيتصرحش على الوجه المطلوب، كين تلاعب في التصريحات.

هاذ الشكل هو من طبيعة الحال يعتبر سرقة، لا من الناحية الدينية ولا من الناحية الأخلاقية، لأنه ما مقبولش لأن العمال إذا ما اعطيناهم حقوقهم، هي تعتبر بمثابة سرقة، قلت لا يستفيدون من التغطية الصحية، وهاذو اللي تيشكلوا الأغلبية.

لذلك، بالمناسبة كنعبرو أنه الحوار الجاري خاص تأخذ خطوات عملية لتعمم الحد الأدنى القانوني للأجر باش يكون في كل المقاولات، حاية للمقاولات، حاية للضمان الاجتماعي، حاية لحقوق العمال.

طبعاً ما كافيح فقط المجهود اللي دير تفتيشية الشغل، ولكن أيضاً قلت باللي كلنا مسؤولين، وما يكمنش قبلو وضع مثل هذا، وإذا كنا كنبالو بتصحيح الأوضاع، وخاصة كائنة مقاولات، صحيح كائنة بعض المقاولات حتى الكاتبات ديال المحامين...

لذلك، هذا وضع الآن اللي خصنا نهمو بالقضايا اللي كنعيننا جميعاً، وعلى رأسها الوضعية مثل هذه الحالة اللي كنتكلمو عليها. شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً، لك الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكراً السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم من الفريق الفيدرالي، نشكركم على طرحكم لهذا السؤال حول احترام الحد الأدنى للأجر المقبول في القطاع الصناعي وكذلك في القطاع الفلاحي.

كما تعرفون أنه اليوم، وهذه مناسبة لإخبار مجلسكم الموقر، تجري حوار اجتماعي ما بين الحكومة والاتحاد العام لمقاولات المغرب وممثلي المشغلين بالقطاع الفلاحي، وكذلك الاتحاد العام لمقاولات المغرب، في موضوع الحد الأدنى للأجر وغيرها من القضايا الأخرى. شخصياً أعتقد أننا علجنا أو نعالج هذا الموضوع ديال تحسين الأجور، ما كنعالجوهش بواحد المقاربة شمولية.

المقاربة الشمولية والتي سبق لنا تناقشنا فيها وتقريباً الجميع يؤكد عليها، وأكدت عليها، السيد المستشار المحترم، هي كيفية الوصول إلى العمل اللائق، ومكونات العمل اللائق كما التزمنا بها مع كل أقطار الدول في

يشغلون في (la sécurité)، مثلاً في الحراسة غادي يولي مفروض أنه يكون عنده واحد التكوين أساسي عاد يمكن يولج هاذ العمل.

ولكن هذه مهمة لا نعتقد أنها بالسهولة، ولكن كتضر المقاولات المنظمة اللي عندها مسؤوليات اجتماعية وتؤدي واجباتها واشتراكاتها المنتظمة على أجراءها، وكثودي في بعض الأحيان إلى الهشاشة ديال واحد المجموعة من الأجراء كما جاء في سؤالكم. شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

ننتقل إلى السؤال الموالي المتعلق باحترام الحد الأدنى القانوني للأجر، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الفيدرالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الرحيم الراجح:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير، بطبيعة الحال الحد الأدنى لقانون الأجر الآن، اللي هو محدد في 10,64 درهم للساعة، وبالنسبة للقطاع الفلاحي 55 درهم في اليوم. كين نقاش الآن ما بين النقابات والحكومة والسادة أرباب العمل، نظراً لأنه أصبح غير كافي، باش يتزاد فيه، نتمنا أننا نوصلو لواحد التوافق اللي ياخذ بعين الاعتبار مصلحة المقاولات ومصلحة العمال، مع مراعاة طبيعة الحال الزيادات اللي عرفتها الأسعار. إذن هذا ماشي موضوعنا.

الموضوع اللي كيهنا، السيد الوزير، هو واحد العدد كبير، وعلاقة بالسؤال اللي تقدم به زميلي قبلي، في التحالف الاشتراكي، ديال المقاولات التي لا تحترم الحد الأدنى القانوني للأجر. لا ننظر منكم فقط أن تقولوا لنا ما هي التدابير التي تتخذونها، والتي قتم بها، بل بالمناسبة الآن كين نقاش على الصعيد الوطني حول الإصلاحات الدستورية وحول تأهيل البلاد وتقدمها، باش نتقدمو بخطوات إلى الأمام.

كائنة مسؤولية المقاولات، مسؤوليتنا جميعاً كمجتمع وكدولة، كلنا خصنا نقوم بالدور ديالنا، ولكن نلاحظ مع الأسف واحد العدد كبير من المؤسسات الصناعية الكبيرة والصغيرة والمتوسطة، عدد كبير في قطاع النقل بجميع المكونات ديالو، القطاع ديال المقاهي والمطاعم واللي بطبيعة الحال تتطلب تفعيل مسطرة بسيطة معروفة من الناحية القانونية، قلت كذلك القطاع ديال البناء اللي، بطبيعة الحال، يعرف فوضى عارمة، قطاع التعليم الخصوصي، قطاع الصحة الخصوصي، القطاع الفلاحي وإن كان يختلف الوضع نسبياً، بطبيعة الحال، ما غديش نطولو في الخصوصية ديال كل قطاع، القطاع التجاري، قطاع الخدمات بمكوناته، القطاع التابع للصناعة التقليدية، قطاع الخدمات فيه اللي تابع للصناعة التقليدية، وفيه اللي تابع

إلى غير ذلك...

لذلك، في الوقت الذي كان بعض المؤسسات العمومية التي فيها مدراء يتقاضون أجور خيالية، أجور خيالية وطبعاً غادي تقولوا لنا لا هاذوك المدراء راه كفاءات، إلى ما جيناش نعطيوهم هاذ الأجور غيمشيو لنا للخارج، ما لنا احنا عندنا عقم؟ غير هاذ الناس هما التي كابين، وبعض الأشخاص المعنيين هما التي كابين في هاذ البلاد؟ ونبداو تقولو...

لذلك، فأعتقد بأنه لو كانت لدينا سياسة ديال الحماية الاجتماعية في واحد المستوى، لو كانت لنا تغطية صحية في واحد المستوى، لو كانت لنا سياسة سكنية، يمكن تفاضوا.

هل تظنون، السيد الوزير، وهادي ما مزايده، ما شعبية، هذا واقع، وأعتقد بأنه راه احنا كنتقاسمو جميعا واحد المجموعة ديال المبادئ، والتي ناضلنا جميعا من أجلها، ويتعلق الأمر بالنضال من أجل إصلاح الأوضاع الاجتماعية للطبقة العاملة ولعموم المغاربة.

لذلك، فاليوم واحنا كنعرفو هناك موائيق دولية تقول بأنه يجب أن يناسب الأجر العمل المؤدى (travail égal, salaire égal) هاذ الشيء منصوص عليه في العديد تتاع (les conventions internationales)، والتي المغرب مصادق عليها.

اليوم احنا نخرم المقاولات التي تحترم القانون، ما يمكن لنا إلا... ولكن هناك بعض المقاولات كيبتروا الدولة وكيبتروا الأجراء، كيمشي... إلى اسمحتي السيد الرئيس.

هناك بعض المقاولات يستثمرون في مناطق معينة، و5 سنوات من بعد يعلن الإفلاس وحتى مسطرة إعلان الإفلاس من قبل كان أن الذي عندو الحق أنه يرخص للباطرون يقلص من ساعات العمل ولا يغلق المؤسسة هو العامل، الآن كين مسطرة ديال المحكمة التجارية مباشرة.

لذلك، فأعتقد بأنه اليوم كيخصنا باش نجعلو الحد لهاذ الشيء، كيخص يكون واحد سوء توزيع ديال الخيرات ديال البلاد، الحد من التملص الضريبي، وما يبقاوش بعض الأشخاص كيجيو يدرقوا في مؤسسات بحال هاذ المؤسسة وبتخلص من الأداء ديال الضريبة، وسيأتي الوقت الذي سنفضح فيه كل هذه الممارسات والذين يتعاملون مع هؤلاء الأشخاص.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، السيد الوزير لكم الكلمة للرد على التعقيب.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

من المؤكد، السيد المستشار المحترم والعديد من المستشارين، أنا نتقاسم نفس الهم الاجتماعي ونفس الاختيارات.

في هذا الصدد، يمكن لي أن أقول وأعتز بذلك أنه واحد 4 قرارات التي اخذناها خلال هاذ المدة التي كان لهم وقع جد إيجابي على دخل الأجراء، وخاصة في بعض القطاعات، أذكر منها:

منظمة العمل الدولية، فيها الحد الأدنى للأجر وفيها التغطية الاجتماعية والصحية وفيها ظروف العمل وفيها المفاوضات الجماعية وفيها كذلك ظروف التغطية الصحية وغيرها أو المفاوضات الجماعية على صعيد المقاولات، إذن هناك عدة عناصر التي يمكن تندخلو فيها اليوم.

اليوم الحد الأدنى للأجر - كما قلت - كيوصل تقريبا شهريا في القطاع الصناعي، واخا هو كيتحتسب بالساعة لحوالي 2036 درهم شهريا أي 10,64 للساعة.

بطبيعة الحال، المقاولات، خصوصا بارتباط كذلك مع السؤال السابق، تعاني من هاذ القضية ديال التنافسية، اليوم الحد الأدنى للأجر بكل موضوعية، نحن أعلى حد أدنى للأجر في دول جنوب المتوسط، المغرب ثاني حد أدنى للأجر في إفريقيا بعد جنوب إفريقيا.

أكد، يجب تحسين الأوضاع ديال الأجراء من خلال العمل على الحد الأدنى للأجر، وهو المفتوح اليوم حول المفاوضات، والانتباه كذلك إلى عدم ضرب تنافسية المقاولات المنظمة، التي كما قلتي، السيد المستشار المحترم، أن عندنا التي ما كيجتمش راه هو كين، والتي كيجتمش كترتفع عليه كلفة الشغل.

إذن عندنا عوامل أخرى وهي الجانب الآخر الذي مفروض التدخل فيه من خلال الحماية الاجتماعية، وشخصيا أعطيت واحد الأهمية كبرى لهاذ الجانب خلال الثلاث سنوات الأخيرة، انتقل عدد الأجراء المصرح بهم في الضمان الاجتماعي كما كنعرف، السيد المستشار، كنا في حدود مليون و800 ألف سنة 2007، انتهينا سنة 2010 بفضل واحد الجهود كبيرة ديال الضمان الاجتماعي وجمهاز تفتيش الشغل إلى 2 مليون و360 ألف.

- تم تحسين التغطية الصحية؛
- تحسين كذلك مردودية المنافع الاجتماعية أو التعويضات العائلية؛
- مد التعويضات العائلية لأجراء الفلاحة.
كانوا هادو - يمكن نسيمهم - أكبر العناوين ديال تحسين الدخل، ولكن، متفق معك، التعميم والإلزامية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، لكم الكلمة الأستاذ عبد المالك أفرياط، تفضل.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس.

غير أعتقد رغم أننا طرحنا سؤالا يتعلق بضرورة تعميم الحد الأدنى للأجر، ولكن اليوم ما كيخصناش نهضرو على الحد الأدنى للأجر، يجب أن نتحدث عن الحد الأدنى للعيش، ماشي الحد الأدنى للأجر، وللأسف أنه حتى هاذ الحد الأدنى للأجر، الدولة بنفسها والحكومة لا تحترم الحد الأدنى للأجر في العديد من المؤسسات، بلا ما نذكرو السميات، انتما عارفين، هاذوك الأعوان ديال التربية الوطنية ديال المدارس، وفي الصحة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد سبق أن وضعت بلادنا قانونا متعلقا بالولوجيات، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف المؤرخ ب 12 ماي 2003 المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ 19 يونيو 2003، وقد اشتغلت عليه حكومة التناوب، حيث كان هذا القانون بمثابة قفزة نوعية في إطار الانفتاح الذي تعرفه الإدارة المغربية على المواطن المغربي عموما والمواطنين ذوي الاحتياجات الخاصة على الخصوص، تدعما لمقاربة النوع الاجتماعي الذي ما فتئت بلادنا تنهجه في سياستها الاجتماعية.

إلا أنه، ومع الأسف الكبير، لم يدخل هذا القانون حيز التنفيذ، وتعاملت معه الإدارة بشكل محتشم، ولم يفعل لحد الآن بسبب غياب مراسيم تطبيقية تعمل على إخراجه إلى أرض الواقع وتحسين ظروف التعامل مع الإدارة العمومية، وتسهيل ولوج المواطن البسيط من ذوي الاحتياجات الخاصة إلى خدمات الإدارة المغربية، هذا لإرساء فلسفة هذا القانون المنظم للولوجيات.

سؤالنا اليوم، السيدة الوزيرة، متى ستخرج هذه المراسيم التطبيقية من أجل إلزام الإدارة العمومية وكافة مؤسساتها للانخراط فيه وتطبيقه تطبيقا سليما؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لك الكلمة السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال، تفضلي.

السيدة نزهة الصقلي، وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،
السيدان الوزيران،

في البداية أود أن أتقدم بالشكر إلى فريقكم على وضع هذا السؤال الهام، الذي هو شرط أساسي من أجل تحقيق تنمية داجمة للأشخاص في وضعية إعاقة، فعلا القانون المتعلق بالولوجيات تم التنبئ ديالو في شهر ماي 2003، وكان صيغة أولية ديال المرسوم التطبيقي الذي تم الوضع ديالها أمام الأمانة العامة للحكومة في سنة 2006، أي من طرف الحكومة السابقة، وهذا المشكل ديال المرسوم التطبيقي هو أنه هناك واحد المقاربة التي هي أفقية وكاين 7 ديال الوزارات التي هما مكلفين بالتتبع وبالمصادقة على هذه المراسيم التطبيقية لأنه يتعلق الأمر بالمعمار، كيتعلق الأمر بالبناء، يعني بالهندسة المعارية وبالهندسة ديال البناء وكذلك بالنقل، وبمختلف المتدخلين في ميدان النقل.

إذن هذا هو الذي جعل أنه كاين صيغة أولى توضع في 2006، ثم بعد ما تم تقديم الملاحظات والاقتراحات ديال مختلف الوزارات، تم تقديم صيغة ثانية في يوليوز 2009 و ثم صيغة ثالثة في يوليوز 2010، والآن الحمد

أولا، لأول مرة يتخذ القرار ديال مد التعويضات العائلية لأجراء القطاع الفلاحي، غادي تتفق، غادي نقول بأن الحد الأدنى للأجر الفلاحي اليوم في المغرب هو 1433 درهم شهريا، تصور معي واحد عندو 1433، اليوم (CNSS) عندو ثلاثة أطفال كتعطيه 600 درهم في الشهر، أكثر تقريبا من واحد المدخول، إضافة للتغطية الصحية.

الجانب الثاني هو توسيع سلة العلاجات ديال التغطية الصحية، كان يصرف (CNSS) تقريبا واحد 270 مليون درهم سنويا في التغطية الصحية ملي بدات، هاذ السنة أكثر من مليار و 200 مليون درهم اللي كانت كتعويضات للأجراء بالقطاع الخاص، يعني صحة أكثر، يعني ولوج للعلاج، يعني تحسين دخل، وهذا العنصر الأساسي.

أيد كنبواجها فيه تحديات كبيرة، واللي مطلوب من جميع الشركاء أنهم يعملوا في اتجاه الحفاظ على مبادئ التضامن التي أسست عليها نظام التغطية الصحية في بلادنا، ما نقاوش شي دايرين له تغطية كبيرة كيف ما كيتقال، وشي دايرين له تغطية شوية هاكيا، بل هنا ضرورة أننا نحسمو في ذاك الفصل 114 ديال مدونة التغطية الصحية.

هناك كذلك توسيع قاعدة المؤمنين، منذ تحملنا المسؤولية لا هواده في شي واحد ما كيصرحش بالأجراء ديالو، هذا اللي ممكن أننا في ظرف 3 سنوات وصلنا تقريبا الزيادة في عدد الأجراء المصرح بهم أكثر من 500 ألف، أصلا كانت عندنا فقط واحد 800 ألف اللي مصرح بها في الضمان الاجتماعي 12 شهر على 12 شهر، لأول مرة في المغرب كتقلو لأكثر من مليون مصرح به لمدة 12 شهر.

أيد كاين مشاكل كثيرة، اجتماعية إلى غير ذلك، وكيبقى الإشارة أن اليوم الدولة من بعد القرار اللي كان في الحوار الاجتماعي ديال حذف السلام الدنيا من 1 إلى 4، جميع الأجراء اللي خدامين عند السولة كلهم كيتخلصوا أكثر من الحد الأدنى للأجر المقبول في القطاع الصناعي.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة المباركة.

ننتقل للسؤال الآني الموجه للسيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن حول تأخر المراسيم التطبيقية الخاصة بقانون الولوجيات، للمستشارين المحترمين السادة: توفيق كميل، أحمد بنيس، حسن سليغوة، مصطفى سلامة، محمد برطي.
الكلمة للأستاذ توفيق.

المستشار السيد توفيق كميل:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

وكما نعلم، السيدة الوزيرة، أن الحكومة قررت وبشكل استثنائي توفير 4 آلاف منصب شغل لحاملي الشهادات العليا، وتوقع في إطار سياسة احترام مقارنة النوع الاجتماعي حصول بعض ذوي الحاجيات الخاصة على بعض هذه المناصب، وخصوصا أنهم طالبوا بها باحتجاجات كثيرة.

السيدة الوزيرة، لا يعقل أن قانون صدر في 2003 ومنذ 8 سنوات ونحن ننتظر النصوص التطبيقية ديالو. لذا، رجاء، السيدة الوزيرة، العمل على تسريع هذه النصوص وتقديمها لمجلسنا الموقر من أجل النظر فيها. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، السيدة الوزيرة لك الكلمة للرد على التعقيب.

السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا فيما يخص المسألة ديال توظيف حاملي الشواهد، فعلا الأشخاص المعاقين والمكفوفين وضعاف البصر أخذوا الحصة ديالهم من هذا التوظيف المباشر، حيث أنه هناك 371 ديال المناصب اللي تم تخصيصها إلى المجموعات ديال مكفوفين وضعاف البصر وكذا المعاقين الحركيين، واللي احنا الآن نعمل من أجل تفعيلها لأنه هذا شيء ليس سهل واللي كيطلب واحد المسطرة صعبة جدا، ولكن نحن منكين على هذا العمل.

والظروف الحالية ماشي سهلة نهائيا لأنه الباب مفتوحة جدا إلى المطالبة ما يسمى بالحل الشامل والحل الشامل لا يوجد لأنه يتعلق ب 10 الآلاف من حاملي الشواهد، وبالتالي لا بد أننا نعملو في إطار مثلا أنه كين فتح إن شاء الله المباراة من أجل توظيف المناصب اللي هي مخصصة في قانون المالية، واللي لا بد أنه كذلك يتنظر إلى نسبة ديال 7% اللي خصها تكون يحظون بها الأشخاص المعاقين اللي احنا معهم قلبا وقالبا، وهذا هو المهام ديالنا.

ولكن كذلك بغيت نثير الانتباه على أنه المهام ديالنا هو التنسيق ديال السياسات العمومية، وبالتالي هي مهمة اللي هي صعبة جدا لأنه غير باش مثلا هذا المرسوم باش يمضيو عليه 7 وزارات، تصور كيفاش 7 وزارات كل واحد يعطي رأي ديالو والمناقشة الثانية واجتاعات متعددة لدى الأمانة العامة للحكومة مع كل هاد المتدخلين باش وصلنا في الأخير إلى واحد النص اللي هو توافقي.

وهذا الإشكالية ماشي خاصة بالمغرب، جميع الزملاء الوزراء في البلدان الأخرى كلهم كينصو على الصعوبة اللي كينة فيما يخص السياسات الأفقية، وفيما يخص هاد المقاربة العرضانية اللي هي دائما كيطلب واحد المجهود إضافي، وها أتم شاهدين بأنه ما كنبخلوش بالمجهود ديالنا وكين - الحمد لله - حتى تعبئة ديال الحكومة كلها من أجل أننا نوصلو لهذا النتائج.

وشكرا.

لله احنا وصلنا إلى نتيجة أنه تم الإمضاء من طرف كل القطاعات الحكومية المعنية باستثناء قطاع واحد اللي هو غادي يمضي في الأيام القليلة المقبلة، وغادي توضع إذن في الأيام القليلة المقبلة أمام مجلس الحكومة من أجل المصادقة عليه.

ولكن اللي كقول هو أنه هاذ المرحلة ديال المراسم التطبيقية هي ضرورية ومهمة جدا، ولكن ليست كافية لوحدها، حيث أنه كين عدد ديال الأعمال الأخرى ديال التحسيس وديال التعبئة وديال التكوين اللي تم العمل بها من طرف الوزارة، وخاصة أنه الموضوع اللي خصصناه للمهرجان الوطني الثامن للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في أبريل 2010، تم تخصيصه لموضوع الولوجيات، وبهذه المناسبة يعني أمضينا على مجموعة من الاتفاقيات، حيث كنا عملنا هاذ المهرجان في 3 ديال المحطات في الدار البيضاء ووجدة ومراكش، تم التوقيع على اتفاقية مع ولاية وجدة ومع المجلس البلدي ديال وجدة من أجل وضع الولوجيات في الأماكن العمومية ومجموعة من الفضاءات العمومية، في إطار البرنامج ديال إعادة تأهيل الحضري ديال وجدة.

كأين كذلك اتفاقية ديال التكوين مع الهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين، كذلك مع الصندوق ديال القرض الفلاحي، وكذلك دعمنا إطلاق طاكسي خاص بالأشخاص المعاقين في إطار الشراكة مع جمعية (Maroc Handicap) بمدينة الدار البيضاء من أجل تعميمها إلى المغرب كاملا، وكأين 2 ديال الأوراش أخرى كبرى مثل أننا أنتجنا واحد الدليل للولوجيات اللي تم توزيعه في المهرجان التاسع على كل مناطق البلاد وكذلك سيوزع على الوكالات الحضرية وعلى الهيئة ديال المهندسين والمدرسة ديال المهندسين من أجل التكوين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة، فريق التجمع.

المستشار السيد توفيق كيل:

بداية، السيدة الوزيرة، نشكركم على تفضلكم بهذا الجواب وأتم بادرتكم في الجواب في أجل لا يتعدى أسبوع من الطرح ديالو، وهذه مسألة متعودناهاش داخل هذه المؤسسة، بحيث الأسئلة الآنية مكيمش الجواب ديالها من طرف بعض الوزراء إلا حتى كنجيد عليهم ذاك الصفة الآنية.

السيدة الوزيرة، سبب طرحنا لهذا السؤال كيف ما قلتو أنكم كتديروا برامج تحسيس، احنا منذ أسبوعين كنا نتواجد في واحد الإدارة عمومية بالدار البيضاء، كنعسمو (un scandal) أشنو السبب ديال (le scandal)؟ هو واحد الشخص معاق كان خصو يطلع عند واحد الموظف اللي كيتواجد في الطابق الثالث، مع كامل الأسف (L'agent de sécurité) يمنع باش ياخذ المصعد ويقول له بأن المصعد مخصص للموظفين.

شكرا للمستشارة المحترمة، لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد إدريس لشكر، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

شكرا السيد الرئيس المحترم. وتشكراتي موصولة كذلك للفريق الاشتراكي المحترم والسيدة المستشارة على طرحهم لهذا السؤال.

بصدق أنا أنخرط مع ما جاء في تدخل السيدة المستشارة لأننا يجب أن نفخر بالطريقة التي تمت بها معالجة ملف انتهاكات حقوق الإنسان من خلال هيئة الإنصاف والمصالحة، الهيئة قامت باعتماد منهجية متعددة الأبعاد، فيها التعويضات المادية، فيها الخدمات الاجتماعية بالنسبة للأفراد، فيها جبر الضرر الجماعي بالنسبة للمناطق التي عرفت انتهاكات، تلاها إهمال على مستوى إنجاز البنية التحتية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

برنامج جبر الضرر الجماعي عرف نجاحا مهما، خاصة بعد توقيع اتفاقيات الشراكة الأولى للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان مع مجموعة من الإدارات والمؤسسات العمومية.

للإخبار، تم إنجاز 99 مشروع ما بين يوليوز 2007 وشتبر 2010، هذه المشاريع كانت مقسمة إلى مجموعتين، إما مشاريع أفضية همت بالأساس الدورات التكوينية لتقوية قدرات الفاعلين المحليين لتأهيلهم لحسن التدخل والتدبير الجيد للبرامج المقترحة، إلى جانب ذلك تم وضع وإنجاز برامج خاصة للأطفال (مخيمات صيفية)، النساء (برامج محو الأمية)، ومن بين المناطق المستفيدة كآبنة فكيك والراشيدية وزاكورة وطانطان وميدلت، وهي مناطق تدخل ضمن السؤال المطروح من طرفكم السيدة المستشارة المحترمة.

فيما يتعلق بالمشاريع المحلية، شملت هذه المشاريع المرتبطة بالتنمية المحلية مشاريع متنوعة، همت مناطق عديدة مثل الراشيدية التي عرفت برامج عديدة في هاذ الصدد ونفس الشيء بالنسبة لفكيك التي فيها برامج ديال دعم الأنشطة المدرة للدخل ودعم الصناعة التقليدية وبرنامج حفظ الذاكرة وचना تنوفرو على ملف متكامل حول هذه البرامج وكل ما هو مشار إليه بالأصفر صفحات دعم المبالغ المالية المرصدة لها، بهم هذه المناطق ديال الراشيدية وديال فكيك، إلى آخره...

الخلاصة أن الحكومة مستمرة في تنفيذ برنامج جبر الضرر الجماعي وتأملوا أنه تخصص له التمويل اللازم في السنوات القادمة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، الأستاذة هل لك تعقيب حول الموضوع؟

المستشارة السيدة لطيفة الزيواني:

شكرا السيد الوزير.

في الحقيقة بجوابكم هذا رجعتوني لسنوات الدراسة بالكلية وتذكرت مثلا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة على المساهمة.

نتقل للسؤال الموجه للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان حول جبر الضرر الجماعي، أعطي الكلمة في هذا الإطار إلى أحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لبسط السؤال، فلتفضل الأستاذة مشكورة.

المستشارة السيدة لطيفة الزيواني:

باسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

السيد الوزير المحترم، ضمن التوصيات الهامة الواردة في التقرير النهائي لهيئة الإنصاف والمصالحة، تلك المتعلقة ببرنامج جبر الضرر الجماعي، والذي تتكثف مراميه الأساسية في رد الاعتبار للمناطق المغربية التي كانت مرتعا للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وذلك عن طريق اتخاذ مجموعة من الإجراءات، ولاسيما تسطير برامج ومشاريع تنموية، تستهدف في المقام الأول المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه المناطق التي تعرض بعضها لحصار ظالم وإقصاء منج لسنوات طوال.

وإذا كان من الإنصاف والعدل الاعتراف بأن هذه العملية حالفها النجاح وحققت المأمول منها في الكثير من المناطق، فإن المتبع الموضوعي لا يسعه كذلك إلا أن يسجل ما يكتنف العملية من اختلالات ونقائص، تتظاهر في الفوارق التي أدت إليها من حيث التمييز بين الجهات والمناطق والبلدات، بحيث لم يتم تعميم النتائج الإيجابية لهذه المبادرة الشجاعة، المبادرة الفريدة بشكل يضمن المساواة بين المناطق المستهدفة.

وفي هذا الإطار، نكتفي بالإشارة إلى أن بعض المدن والقرى التي قدمت رجالها ونساءها، وضحت بالغاوي والنفيس دفاعا عن مغرب الحدائة والقيم الديمقراطية وكفؤ الفرص ومحاربة التهميش، وأذكر على سبيل المثال كلمجة، تنجداد، أسول، الراشيدية وغيرها من مدن وقرى الجنوب الشرقي، لم تستفد من برنامج جبر الضرر الجماعي بنفس النوع والدرجة التي استفادت بها مناطق أخرى، لم يكون نصيبها في انتهاكات حقوق الإنسان يتجاوز احتضان السجون والمعتقلات السرية.

فتى، السيد الوزير المحترم، سيتم الانتباه إلى هذه الاختلالات والتفاوتات ومعالجتها بالشكل الذي ينصف المناطق المعنية ويعيد الاعتبار لسكانها التي لا تمتلك إلا ما يميزها من التثبث بقيم الكرامة والوطنية رغم أنها تعيش في مغرب يبدو أنه لا يزال موسوما بغير النافع؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

المناطق، يمر بالأساس بإنشاء الطرق والمسالك. وإذا كانت العديد من المناطق بالعالم القروي تعرف إنشاء طرق ومسالك ساهمت بشكل كبير في فك العزلة وخلق جسور التواصل بين البادية والحاضرة، فإنه للأسف الشديد لازالت العديد من المناطق تشتكي من قلة المسالك بالعالم القروي والطرق، وخصوصا التي تربط بعض الدواوير بالطرق الرئيسية والمصالح الإدارية والمستشفيات والمستوصفات، مما يسبب مشاكل متعددة خلال أيام السنة بصفة عامة، وعلى الخصوص خلال فصل الشتاء، الذي يشهد تساقط أمطار وتلوج تشل حركة النقل أحيانا، وتعزل هذه المناطق عن العالم الخارجي لأيام وأشهر أحيانا.

السيد الوزير،

قبل ما نلقي السؤال ديالي، لا يعقل أن في المغرب يكونوا عندنا مغربين، مغرب اللي هو مغرب معصرن ومغرب منسي، وهو المغرب ديال البادية، ولهذا، إلى اسمحتو السيد الوزير، رغم المجهودات الكبيرة اللي كيديروا المديرات الإقليمية، ولكن ما عندهاش إمكانيات، وهذا هو الهدف ديال السؤال ديالنا.

السؤال وهو: ما هي حصيلة عملكم في هذا المجال؟ وما هو برنامجكم المستقبلي من أجل فك فعلي وحقيقي للعزلة عن العالم القروي؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، السيد الوزير لكم الكلمة للإجابة عن السؤال.

السيد كريم غلاب، وزير التجهيز والنقل:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بغيت أولا نتقاسم التشخيص ديال السيد المستشار اللي تقول على أنه ما خخش في المغرب يكون عندنا مغرب ذو سرعتين، طبعا نتقاسمو هاذ الفكرة وتناكسو على أنه البنات التحتية إذا كان عندها دور هو هذا، هو جمع الشمل، يعني التنمية الوطنية بكل ما لها من قدرات لتثمر كل ما يمكن أن تثمره في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهنا تتجي البرامج ديال الطرق وديال البنات التحتية بصفة عامة.

وفيما يخص العالم القروي، هناك البرنامج اللي هو البرنامج الثاني للطرق القروية، اللي فيه مجهود استثنائي، أشنو هو هاذ المجهود الاستثنائي؟ هو أنه إلى أخذنا حتى لمثلا سنة 2002 كان وتيرة الإنجازات في العالم القروي كتوصل تقريبا 1000 كلم متر في السنة، الآن ومنذ 2006 بالتدرج، وخصوصا 2007، طلعلنا لـ 2000 كلم في السنة ديال شق الطرق في العالم القروي، وهذا يدخل في إطار البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية، الطول

عريبا يقول: "قطعت جمهزة قول كل خطيب"، في الحقيقة ما خليتي لي ما تقول، ولكن فقط أريد أن أشيد بالمجهودات التي بذلت في جبر الضرر الذي لحق الأفراد والمواطنين، والذي تتبعه الرأي العام الوطني من خلال جلسات الاستماع العلنية، وصولا إلى إقرار تعويضات مادية، استفاد منها المتضررون من سنوات الرصاص، الأمر الذي شكل تميزا وتفردا لمغرب تمثل في طي صفحة الماضي وكذلك أشاد الرأي العالمي بهذه المبادرة الشجاعة التي سلكها المغرب.

كان الهدف من طرح السؤال فقط إثارة الانتباه إلى بعض هاذ المناطق حتى تنال حظها في الجانب التنموي، إلى آخر ذلك.

وأشكركم السيد الوزير جزيل الشكر.

السيد رئيس الجلسة:

باسمكم جميعا أشكر السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

ننتقل مباشرة إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير التجهيز والنقل والسؤال الأول حول البرنامج الوطني لإنشاء مسالك بالعالم القروي من أجل فك العزلة، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي، حسن عوكاشا، لحسن بيجديكن، خيري بلخير، لحسن عباد.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لبطس السؤال.

في إطار نقطة نظام تفضلوا.

المستشار السيد أحمد الكور:

السيد الرئيس، بغيناك غير ما تبقى من الوقت تضبطه لنا -الله يجازيك بخير- باش يشملنا البث.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

ما فهمتش السيد الرئيس.

المستشار السيد أحمد الكور:

هاذ الشئ اللي بقى ديال الوقت، السيد الرئيس، ما تبقى من الوقت في إطار الأسئلة المتبقية اضبط لنا الوقت باش يمكن يشملنا كاملين البث. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

أتمنى ذلك من السادة أعضاء الحكومة والسادة المستشارين أيضا، تفضل الأستاذ حسن عوكاشا.

المستشار السيد حسن عوكاشا:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

إن فك العزلة عن العالم القروي والمساهمة في التنمية الاجتماعية لهذه

زينك، على زين عينيك، علاش غادي نجيو عندك؟ على المشاكل وعلى الهموم ديال المواطنين.

كذلك أعلم أن الشركات اللي اهضرتي عليها دابا عاد، التي كتمت ناشدون بها، تعتمد أيضا الزبونية والمحسوية، لأنكم أبرمت شركات مع الجماعات بسخاء لأنهم دياولكم، وخص هاذ الشي يعرفه المواطنين.

الآن السؤال المطروح، وفرنا بالعمالة مثلا ديال سيدي سليمان، المساهمة ديالنا الآن اللي اعطاونا وزراء اللي ما تينتاموش للقطاع ديالك، غير بسبب الطرق، لأنهم تيديروا سياسة القرب، 6 ملايين سنتيم، فين انتايا؟ فين تحاورت معنا؟ واش جيتي؟ عندك ربع ساعة باش تجي للقيطرة، أو باش تجي لسيدي سليمان، وواعدتنا وما وفيتبش بلوعد ديالك.

كذلك، السيد الرئيس، تدير.. خليني نكمل، راه باقي عندي دقيقة اللي قلت لك قبالية.

كذلك، السيد الوزير، الرائحة ديالكم في الزبونية والمحسوية اعطت...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

المستشار السيد إدريس الراضي:

دقيقة باقية لي، ما غادي تحسنينش، لأن تنسأها من قبالية وانفتقت معايا.

عندكم أسيدي الزبونية والمحسوية كذلك في الشركات ديال جرف الرمال، أعطيتوهم غير لأصدقائكم الوزراء، كذلك في رخص النقل هناك المحسوية والزبونية، كين رخص استثنائية. وفي الأخير تنطلبوكم للمجيء إلى البرلمان، علاش؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس... لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة عن السؤال، تفضلوا.

السيد وزير التجهيز والنقل:

حقيقة، السيد الرئيس، ما يمكن لي إلا أتي نعبر على استيائي من التعقيب ديال السيد المستشار.

أولا، الذي ليس له أي علاقة مع السؤال، بحيث أن السؤال كان له علاقة مع العالم القروي وشق الطرق بالعالم القروي، وتدخل السيد الرئيس يذهب إلى مجال الطرق وإصلاح الفيضانات، ويذهب إلى مجال جرف الرمال، ويذهب إلى زيارة الوزراء، إلى غير ذلك...

فأؤكد للسيد المستشار على أنه لا توجد أي زبونية أو محسوية، وإذا كان عندو هو شي ملاحظة فيها الزبونية أو هذا ياخذ جميع التدابير.. كقول للسيد المستشار المحترم إلى عندو شي ورقة فيها الزبونية والمحسوية، يمشي يتقدم بها لعند وكيل الملك، سير تقدم بها لعند وكيل الملك، وإذا كان شي

ديالو هو 15 ألف و500 كيلترات، هاذ البرنامج فيه 14 مليار ديال الدرهم كنتكلفة، وينجز بطريقة تشاركية، بحيث أنه الاختيار ديال العمليات تم بصفة تشاركية مع جميع الجماعات المحلية المعنية بهذا البرنامج، بحيث أنه هذا البرنامج مبني على 16 اتفاقية جمهوية، وكل اتفاقية موقعة من طرف الجماعات المعنية، بحيث أنه كين 59 مجلس إقليمي، و954 جماعة قروية اللي موقعة، هذا فقط لطمأنة السيد المستشار على حسن اختيار العمليات لأن أحسن معيار هو المشاورة لاختيار هذه الطرق.

اليوم هاذ العملية تتمشى في ظروف حسنة، بحيث أنه الوتيرة هي 2000 كلم في العام اللي هي ضعف ما كان ينجز قبل 7 أو 8 سنوات وأنه حاليا 10245 كيلومتر انطلقت بها الأشغال، يعني عدد الصفقات اللي تم الإعلان عليها بما فيها ما أنجز وما سينجز حاليا 10245 كيلومتر، 6209 كيلومترات هي ما فتح أمام حركة السير، والحجم إلى ترجمنا الحجم ديال الأشغال التي أنجزت تساوي 7469 كيلومتر.

المعيار الآخر اللي هو مهم، اللي هو نسبة فك العزلة ارتفع من 54% سنة 2005 اللي كان المستوى متوسط جدا لأنه سنة 2005 مواطن على اثنين لم يكن يتوفر على طريق، هذه النسبة ارتفعت سنة 2011 إلى 70%. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الأستاذ الراضي.

المستشار السيد إدريس الراضي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

أنا بعدا تنستغرب بعدما الوزير قال لك كين مشاورات، ما كين مشاورات معكم، السيد الوزير، وما تتشاور حتى مع حد، علاش؟

أتساءل معكم عن الأضرار التي نتجت عن الكوارث الطبيعية بخصوص المسالك والطرق بالجهة ديال الغرب-الشراردة-بني حسن، الوزراء كلهم تدارسوا مع المنتخبين كل المشاكل المرتبطة بالقطاعات ديالهم، ما عدا سيادتكم، وأتم ما تتجوشني، وخصك تقولها للمواطنين.

السيد الرئيس،

تنخبط أو تنخبط الجهة في مشاكل كبيرة جدا، في هاذ القطاع اللي تيمثلو السيد الوزير، وأتم غائب، هل لديكم عقدة مع جهة الغرب-الشراردة-بني حسن، هل الوزارة ملك لكم؟

السيد الوزير،

باش نعرفو أن عندكم اتما بيني وبينك الزبونية والمحسوية، هي اللي عندكم، وزارة الداخلية ساهمت في ميدان الطرق اللي تيمومك، وأتم أيضا غائبون، مع العلم طلبنا لقاء معكم، وأتم لم تستجيبوا، واش احنا غادي نجيو نشوفوك على

السيد رئيس الجلسة:

أرجوكم، الله يخليكم، أستسمح الإخوان.. السيد الرئيس الله يخليكم، أنا كالتيس أن... أستسمح الإخوة الله يخليكم، السيد الوزير اسمحو لي الله يخليكم... السيد الوزير اسمح لي الله يخليكم.

السيد وزير التجهيز والنقل:

السيد الرئيس، بغيت ناخذ الكلمة الله يخليكم باش نتفاهمو مزيان. إذا غادي يكون البرلمان غادي نبدأ ونجيو ونرفعو الصوت والسب والشتم والكلام بدون مسؤولية، هاذ الطريقة ديال الديمقراطية راه ما كايينة حتى في شي بلاد، إذا كانت شي حاجة كايينة، قوموا بها، قوموا بالتحريات، عملوا لجان تقصي الحقائق...

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس أرجوكم، السي الراضي، الله يخليكم، أترجاك. إذا اسمحتو الإخوان غادي نكون مضطر باش نرفع الجلسة، ونؤجل - إلى اسمحتو - ما تبقى لأنه لا يمكن أن نستمر في هذه الظروف، لا يمكن أن نستمر في هذا الجو الغير ملائم...

الإخوان نظرا لما وقع، أستسمحكم لأرفع الجلسة، وسنعرض الأمر على المكتب للبت في هذا الموضوع، لأنه لا يمكن الاشتغال بهذه الطريقة، السي الراضي لم أعطك الكلمة، ما يمكنش انسمحو للتشويش على الجلسة العامة أبدا، هذا تشويش على الجلسة العامة، الله يخليكم.

إذن أستسمح الإخوان، غادي نرفع الجلسة، وسنؤجل ما تبقى من البرنامج إلى الأسبوع المقبل. وشكرا.

وزير عندو شي (carrière) سير تقدم بها لعند وكيل الملك، وباراكا من هاذ الكلام... سير قدمها لوكيل الملك، دير على قد كلامك وسير قدمها لوكيل الملك...

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس، ما اعطيتكش الكلمة الله يخليكم.

السيد وزير التجهيز والنقل:

باش في قاعة البرلمان تكون مجال ديال تصفية الحسابات بهاد النوع، إلى كانت شي حاجة، شي اختلال، يمشي يتقدم بها لوكيل الملك، دير على قد كلامك وسير عند وكيل الملك، إلى كانت شي حاجة عند شي وزير سير عند وكيل الملك، سير عند وكيل الملك... لا توجد أي وثيقة، إلى كانت شي حاجة سير عند وكيل الملك.

السيد رئيس الجلسة:

الأخ الراضي أرجوكم.

السيد وزير التجهيز والنقل:

هاذ الكلام، السيد الرئيس، كتسنى أنه يتحمل فيه مسؤوليتو لأنه الحكومة عندها كرامتها، وأنه الناس تيقولوا بأنه الوزراء عندهم كذا، إلى كانت شي حاجة سير أسيدي قدمها لوكيل الملك، أنا كتساءل، السيد الرئيس، لماذا السيد النائب ونفس الفريق طرح هذا السؤال قبل بضعة أسابيع أو بضعة شهور، ولم يتقدم بشكوى مباشرة لوكيل الملك.. تقدموا لوكيل الملك، برآكا من الكذوب.

المستشار السيد إدريس الراضي:

الكذاب هو انت.